تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2020م

محتويات تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي

تقديم

تعتبر قضية الأمن الغذائي العربي من أهم القضايا التي تحظى باهتمام متزايد بالدول العربية، ولذلك تضعها المنظمة في صدارة سلم أولويات عملها نسبة لأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتصدر المنظمة هذا التقرير السنوي حول أوضاع الأمن الغذائي العربي بناءً على التكليف الصادر من جمعيتها العامة والمجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية القاضي بإصدار تقرير سنوي حول أوضاع الأمن الغذائي متضمناً التطورات في إنتاج وتجارة، واستهلاك السلع الغذائية الرئيسية، والعوامل المرتبطة والمؤثرة عليها، والجهود المبذولة للتصدي لما يواجه جهود تعزيز الأمن الغذائي من محددات.

ويعتبر تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2020 الإصدارة الثانية والثلاثين من سلسلة إصدارات التقرير الذي تعده المنظمة بالاعتماد على البيانات والمعلومات الخاصة بالتقرير، والتي تتعاون الدول العربية في توفيرها، إضافة إلى قواعد بياناتها الإحصائية، وقواعد بيانات المؤسسات التنموية الدولية على الشبكة الدولية للمعلومات.

استعرض تقرير هذا العام التطورات في أوضاع الأمن الغذائي خلال الفترة 2015 – 2020، وتناول الإمكانات والمؤشرات الموردية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على الأمن الغذائي العربي، وبيّن التطورات في محاور الأمن الغذائي الرئيسية متمثلة في محاور إتاحة الغذاء، وإمكانات الحصول عليه، والاستفادة منه، ومحور استدامة واستقرار أوضاع الأمن الغذائي. وقد تناول التقرير في هذا الإطار التطورات الإنتاجية والاستهلاكية للسلع الغذائية الرئيسية والتطورات في مؤشرات محاور الأمن الغذائي على المستويات القطرية، وعلى مستوى الوطن العربي مقارنة بالمستوى العالمي.

وتود المنظمة أن تتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأصحاب المعالي وزراء الزراعة العرب أعضاء الجمعية العامة للمنظمة، وأعضاء المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية على دعمهم المتواصل لبرامج وأنشطة المنظمة، والشكر موصول للخبراء والمختصين بالدول العربية الذين قاموا بتعبئة الاستمارات الخاصة بجمع بيانات التقرير، ولكافة خبراء المنظمة بمكاتبها الإقليمية ومقرها الرئيس على إسهامهم في إصدار التقرير.

والله ولي الوفيق ،،،

البروفيسور/ إبراهيم آدم أحمد الدخيري

المدير العام

مقدمة:

تقوم المنظمة العربية للتنمية الزراعية بإصدار هذا التقرير سنوياً، لاهتمامها بمتابعة ورصد التطورات في أوضاع الأمن الغذائي العربي بما يمكن من الوقوف على مختلف مؤشرات وتطورات الأمن الغذائي. ويأتي إصدار التقرير تنفيذاً لقرارات أجهزتها التشريعية لاطلاع أصحاب المعالي وزراء الزراعة والاقتصاد والمالية، ومتخذي القرار، وواضعي ومخططي السياسات وبرامج التنمية الزراعية، والمهتمين في الدول العربية على ما يطرأ على قطاع الزراعة وقطاع الثروة السمكية من تطورات، وعلى العوامل المؤثرة على أدائهما.

تناول هذا التقرير العوامل المرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي، وهي العوامل التي توثر على إتاحة الغذاء، وإمكانية الحصول عليه، واستقرار إمداداته، وإمكانية الاستفادة منه. ويقدم التقرير استعراضاً لأوضاع الأمن الغذائي العربي خلال الفترة 2015 –2020 م، شاملة التطورات في محاور الأمن الغذائي الأربعة الرئيسية، بما في ذلك تطورات إنتاج السلع الغذائية وتجارتها الخارجية وموازينها، وسلامة الغذاء ومؤشرات نقص التغذية، ومعدلات الاكتفاء الذاتي والفجوة الغذائية.

أوضح التقرير أن أوضاع الأمن الغذائي العربي تأثرت في عام 2020 بالظروف التي فرضها وباء كورونا المستجد، منها ما هو متعلق بحركة التجارة الخارجية للسلع الغذائية، ومنها ما هو متعلق بالآثار المباشرة للجائحة على المنتجين، والتي انعكست في عدم قدرة المزارعين على ممارسة أنشطتهم المزرعية بصورة فعالة، إضافة للصعوبات التي واجهت المنتجين في الحصول على مدخلات الإنتاج الزراعية نظراً لتوقف مزودي هذه المدخلات عن العمل، والنقص الحاد في العمالة، وعدم تمكن المزارعين من إيصال منتجاتهم إلى الأسواق. كما تسببت الجائحة في انخفاض الدخل نتيجة لتراجع أسعار البترول ونقص التحويلات، وتعطل الأسواق، وزيادة أسعار المواد الغذائية المحلية.

تأثرت بعض الدول العربية ببعض الظروف الطبيعية غير الملائمة التي أثرت على أوضاع الأمن الغذائي خلال عامي 2019 و2020م، منها حالات تفشي بعض الآفات الحشرية والجراد الصحراوي والجفاف وقلة الهطول المطري، والتي أثرت سلباً على الإنتاج النباتي والحيواني، ومن ثم على توفير الغذاء من المنتجات النباتية والحيوانية في الدول المتأثرة.

الجزء الأول: الإمكانات الموردية والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالأمن الغذائي العربي

1.1 الموارد الطبيعية:

1.1.1 استخدامات الأراضي الزراعية:

بلغت المساحة المزروعة في الوطن العربي عام 2020م نحو (72.85) مليون هكتارٍ تعادل نحو (5.4%) من مساحة الدول العربية. وتتباين نسبة المساحة التي تشغلها الزراعة في الدول العربية باختلاف الموارد الطبيعية والبنيات التحتية المتوفرة، وحجم الاستثمارات في قطاع الزراعة، والسياسات الزراعية المتبعة. وتبلغ هذه النسبة نحو (4.7%) في الوطن العربي و (10.8%) على المستوى العالمي. وتتراوح هذه النسب في الدول العربية بين (0.10) في جيبوتي و (**35**.1%) في جزر القمر، شكل (1-1).

استقر متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة على مستوى الوطن العربي عند نحو (0.14) هكتارٍ للفرد في عام 2020 مقارنة بنحو (0.18) على المستوى العالمي. وبشكل عام يتجه المتوسط نحو التراجع سواء على المستوى العربي أو المستوى العالمي؛ وذلك نتيجة للزيادات السكانية، والتي تعتبر مرتفعة نسبياً في المنطقة العربية. ويختلف متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة من دولة عربية إلى أخرى، حيث تراوح المتوسط في عام 2020 بين (0.45) و (0.20) هكتارٍ للفرد في السودان وسوريا وتونس والمغرب، وبين (0.17) و (0.10) هكتارٍ للفرد في الجزائر والعراق والسعودية وموريتانيا، و بين (0.09) هكتارٍ للفرد وأقل من ذلك في باقي الدول العربية، شكل (1 - 2).

شكل (1-1): النسبة المئوية للمساحات المزروعة من المساحة الكلية عام 2020

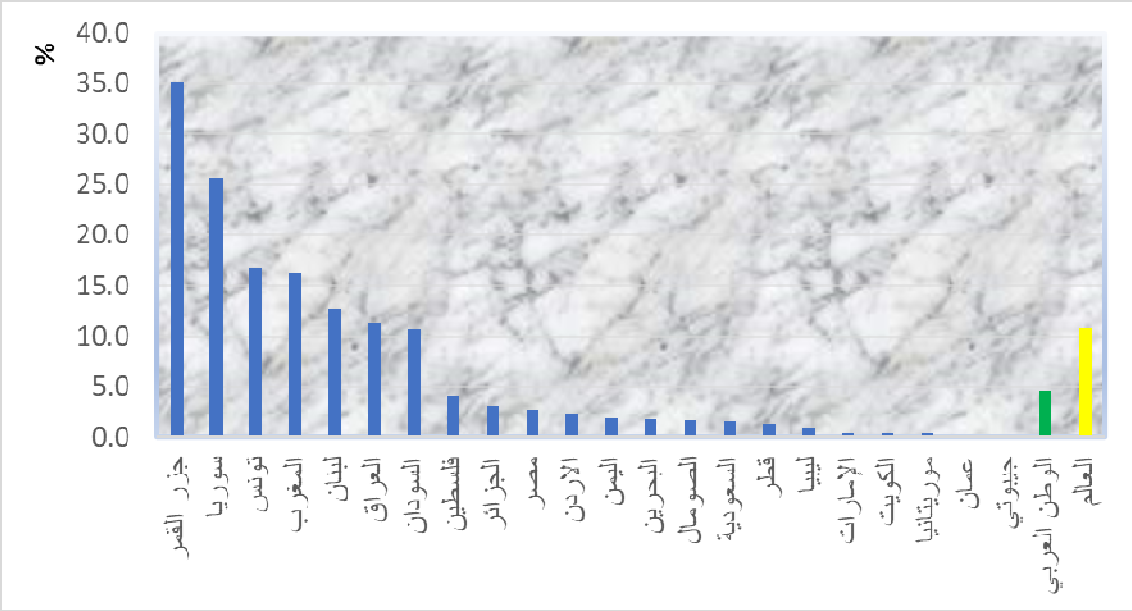

المصدر: حسبت من الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة.

شكل (1-2): متوسط نصيب الفرد من الأراضي المزروعة في الدول العربية عام 2020 (هكتار)

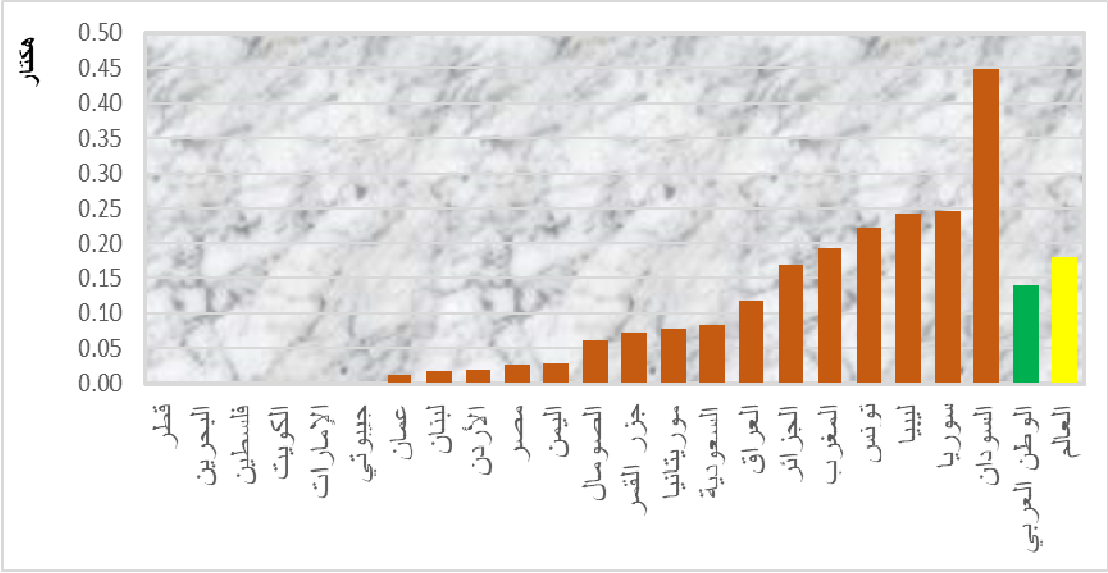

المصدر: حسبت من الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة.

وتتوزع المساحة المزروعة بين محاصيل عديدة تشكل مجموعة الحبوب منها في المتوسط نحو (49%) والبذور الزيتية نحو (13%)، والفاكهة نحو(5.6%) والأعلاف والخضر نحو (4.3%) و(3.4%) على الترتيب.

تقدر نسبة الأراضي الصالحة للزراعة في الوطن العربي بحوالي (38.5 %) من الأرض الكلية للمنطقة العربية. وتعتبر إنتاجية الأراضي في المنطقة العربية عموماً متدنية خاصة إنتاجية المحاصيل الغذائية الرئيسية مثل مجموعة محاصيل الحبوب التي تقدر إنتاجيتها في الوطن العربي بنحو (1.13) طنٍ للهكتار في المتوسط، مقارنة بنحو (3.62) طنٍ للهكتار على المستوى العالمي. وتجدر الإشارة إلى أن نقص الإنتاجية يرجع إلى التدهور في جودة التربة، حيث تعود أسباب التحولات في استخدام الأراضي إلى أسباب في مجملها تتعلق بسوء الإدارة، للغطاء النباتي والتربة والإفراط في الاستغلال، خاصة بقطع الأشجار والرعي الجائر، والتوسع الزراعي والعمراني وسوء إدارة النفايات الصلبة والصرف الصحي والزراعي. أما الأسباب غير المباشرة فتمثلت في الضغط السكاني، وسوء الحوكمة والفقر، وتدني مستوى التعليم، والنقص في اليد العاملة وفي كفاءتها.
ويشير التقرير العربي الموحد لتحييد الأراضي الذي أعدته المنظمة العربية للتنمية الزراعية إلى أن 31% من الأراضي إنتاجيتها إما في انخفاض أو انخفاض متوسط أو تتعرض لضغوط. فقط (6 %) من الأراضي تتميز بارتفاع في إنتاجيتها.

2.1.1 الموارد المائية:

يعتمد الوطن العربي على عدة مصادر من الموارد المائية منها المصادر التقليدية كالهطول المطري والمياه الجوفية والمياه السطحية. وتقدر كميات المياه المتاحة في المنطقة العربية بنحو (274) مليار مترٍ مكعبٍ، بلغ متوسط نصيب الفرد منها على مستوى الوطن العربي حوالي (640) متراً مكعباً في عام 2019م، تراجع إلى نحو (628) متراً مكعباً في عام 2020، وهو معدل أقل من خط الفقر المائي المحدد عالمياً بنحو (1000) مترٍ مكعبٍ سنوياً. تشكل الموارد المائية السطحية (81.2 %) وتمثل المياه الجوفية (14.1 %)، في حين تصل نسبة استغلال المياه المتجددة سنوياً داخل المنطقة العربية إلى نحو (77%) .

وتوضح بيانات استخدام المياه في المنطقة العربية إلى أن قطاع الزراعة يستحوذ على (84%) من المياه المستهلكة، وتشير التقديرات إلى أن نسبة الهدر في المياه المستخدمة في الزراعة تتراوح بين (25 %) و (30%)، بسبب نظم الري التقليدية. وتقدر نسبة الأراضي المروية في المشرق العربي بحوالي (43 %)، فيما تتراوح النسبة بين (7 %) إلى (18%) في بلدان المغرب العربي، وتبلغ (100%) في مصر. وبصورة عامة تعتبر كفاءة استخدام المياه في المنطقة العربية متدنية في كافة القطاعات. وتهدد ندرة المياه التنمية في المنطقة العربية؛ إذ يؤدي كل من انخفاض وتذبذب معدلات الهطول المطري، وارتفاع معدلات التبخر، وتكرار موجات الجفاف إلى انخفاض القدرة على الاعتماد على الموارد المائية في المنطقة العربية. وتتباين نسب السحب السنوي من كميات المياه المتجددة سنوياً في الدول العربية، حيث تتراوح بين أقل من (10 %) في موريتانيا إلى أكثر من (1200 %) في بعض الدول العربية، جدول (1- 1). ونسبة لما تتصف به موارد المياه العربية من ندرة وما تتعرض له من هدر أو تدهور وضعت المنظمة مقترحات للتحسين والتدخلات المناسبة في مختلف أنظمة الإنتاج - المطرية والمروية – وأكدت أن مشكلة ندرة المياه في المنطقة العربية تتطلب كلاً من إدارة العرض

وإدارة الطلب مع تطوير واستخدام موارد المياه غير التقليدية، وتحسين الإمدادات الحالية ومعالجة إمدادات المياه بالحفاظ على النظم البيئية، وزيادة التسرب وتخزين المياه في التربة وحصاد المياه في نظم الزراعة المطرية.

جدول (1- 1): مستويات استغلال الموارد المائية في الدول العربية

نسبة السحب السنوي من كمية المياه المتجددة سنوياً							
أقل من 10%	10 - 25%	26 - 70%	71 - 100%	101 - 200%	201 - 500 %	1000- 1200 %	أكثر من 1200 %
جزر القمر جيبوتي	موريتانيا	الصومال لبنان فلسطين المغرب	الجزائر العراق السودان تونس	عمان سوريا الأردن مصر	البحرين اليمن قطر	ليبيا السعودية	الكويت الإمارات

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، " نحو أمن مائي في المنطقة العربية، 2019.

2.1 المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية:

1.2.1 السكان والقوة العاملة:

تقدر أعداد سكان الوطن العربي في عام 2020 بحوالي (436.1) مليون نسمةٍ، يشكلون حولي (5.6%) من سكان العالم. وتشكل معدلات النمو السكاني المرتفعة نسبياً في الوطن العربي تحدياً لمسارات وجهود التنمية والأمن الغذائي، فهي تقدر بحوالي (2.0 %) خلال الفترة 2010 -2020 مقارنة بنحو (1.1%) للعالم خلال نفس الفترة.

وتقدر العمالة الزراعية في الوطن العربي في عام 2020 بنحو(135.8) مليون نسمةٍ تعادل نحو (17.7%) من إجمالي القوة العاملة، جدول (1- 2). وتوضح بيانات الجدول التراجع المستمر الذي تشهده نسبة العمالة الزراعية من العمالة الكلية سواء على المستوى العربي أو العالمي، حيث تراجعت النسبة بين عامي 2015 - و 2020 من (21.4 %) إلى (17.68%) على المستوى العربي، ومن (28.83 %) إلى (26.67 %) على المستوى العالمي.

ويعود هذا التراجع إلى عدة أسباب من أهمها تزايد موجات الهجرة من الريف إلى الحضر، والتوجه نحو العمل في القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويوضح الشكل (1 - 3) تراجع نسبة السكان الريفيين من إجمالي السكان في الوطن العربي بمعدل (0.9%) سنوياً خلال الفترة 2015 -2020م، في حين ازدادت نسبة سكان الحضر بمعدل نمو سنوي بلغ نحو (0.6 %).

جدول (1 - 2): السكان والعمالة في الوطن العربي خلال الفترة 2015- 2020م

		2015	2016	2017	2018	2019	2020
الوطن العربي	إجمالي السكان (مليون نسمةٍ)	396.03	404.04	411.94	419.85	427.87	436.08
	معدل النمو السنوي (%)	2.01	2.02	1.96	1.92	1.91	1.92
	العمالة الزراعية (%) من العمالة الكلية	21.24	20.44	20.33	19.54	19.71	17.68
	السكان الريفيون (%) من إجمالي السكان	41.96	41.64	41.35	41.06	40.79	40.52
العالم	إجمالي السكان (مليون)	7377.67	7461.88	7545.69	7628.91	7711.27	792.58
	معدل النمو السنوي	1.11	1.14	1.12	1.10	1.08	1.05
	السكان الريفيون (%) من إجمالي السكان	46.52	46.06	45.61	45.15	44.70	44.26

	العمالة الزراعية (%) من العمالة الكلية	28.83	28.32	27.80	27.22	26.76	26.67

المصدر: المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة، قاعدة بيانات البنك الدولي، قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

شكل (1- 3): نسبة السكان الريفيين وسكان الحضر من إجمالي السكان في الوطن العربي

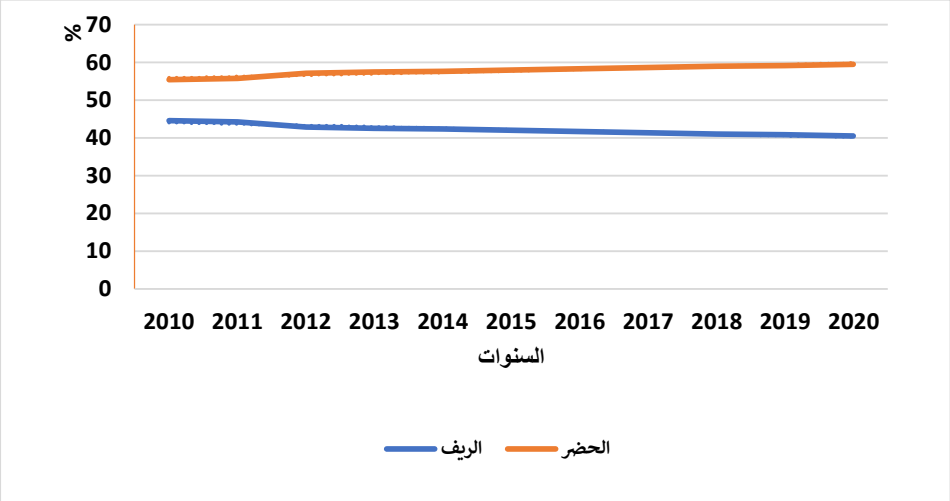

المصدر: حسبت من الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة.

تقدر أعداد العاملين في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في عام 2020م بنحو (17.68%) من إجمالي القوى العاملة الكلية في الوطن العربي مقارنة بنحو (19.71%) في عام 2019م، كما في جدول (1 -3). وقد يرجع هذا الانخفاض بصفة رئيسية إلى الانخفاض النسبي للأجور في القطاع الزراعي مما أدى إلى اتجاه بعض من قوى العمل في القطاع الزراعي للعمل في القطاعات الأخرى سواء في المناطق الحضرية، أو في مناطق التعدين الأهلي في بعض الدول العربية.

جدول (1- 3): نسبة العمالة الزراعية من العمالة الكلية بالدول العربية

	2016	2017	2018	2019	*2020
السودان	33.28	33.33	41	41	37.15
المغرب	36.41	36.79	36.26	37.89	36.84
جزر القمر	37.25	36.43	32.45	31.93	34.52
موريتانيا	29.25	28.74	28.37	27.76	28.53
اليمن	24.51	24.33	25.71	25.96	25.13
جيبوتي	26.44	25.61	22.65	21.86	24.14
الجزائر	23.47	24.03	21.36	21.21	22.52
مصر	22.39	22.09	19.5	19.52	20.87
العراق	17.62	16.77	16.4	15.94	16.69
ليبيا	14.81	14.31	13.83	13.4	14.09

تونس	14.64	14.57	11.82	11.45	13.12
لبنان	12.38	12.1	11.91	14.4	12.7
سوريا	10.74	10.28	9.78	9.3	10.03
فلسطين	7.36	6.69	6.33	6.47	6.71
سلطنة عمان	4.01	3.98	3.66	2.86	3.63
الأردن	2.35	2.72	3.95	3.94	3.24
السعودية	4.75	3.55	2.37	2.26	3.23
الكويت	1.96	1.89	1.81	1.74	1.85
الإمارات	1.86	1.67	1.43	1.36	1.58
قطر	1.21	1.24	1.22	1.6	1.32
البحرين	1.37	1	0.95	0.92	1.06
الدول العربية	20.44	20.33	19.54	19.71	17.68

*تقدير المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة.

2.2.1 معدل البطالة:

بصفة عامة تؤثر البطالة على المقتصدات، إذ أن تقلص فرص العمل يجعل السكان أكثر عرضة للجوع والمجاعة وانعدام الأمن الغذائي، وتعتبر زيادة فرص العمل من خلال التدابير الداعمة للفقراء وسكان الريف وسيلة لتعزيز تنمية رأس المال البشري التي تساعد الناس على الاستفادة من سوق العمل وتحسين الوضع الاقتصادي للأسر، وتحد من موجات الهجرة من الريف إلى الحضر، مما يؤدي في النهاية إلى ضمان الأمن الغذائي. كما تساهم تنمية المناطق الريفية وتطوير الاستثمار في إنتاج الغذاء في الحد من مشاكل البطالة والهجرة من الريف إلى الحضر. وتوضح بيانات جدول (1 -4) ارتفاع معدل البطالة في الوطن العربي الذي بلغ نحو (11.5%) في عام 2020 مقارنة بالمتوسط العالمي المقدر بنحو (6.5%). وقد ارتفع معدل البطالة على المستوى العربي لعام 2020 في (10) دولٍ عربيةٍ، منها دول عربية ذات إمكانات موردية زراعية كبيرة مثل: السودان والصومال والعراق وتونس والجزائر واليمن.

جدول (1 -4): معدلات التضخم والبطالة والانفتاح التجاري في الوطن العربي والعالم خلال الفترة 2015 -2020م

		2015	2016	2017	2018	2019	2020
التضخم	الوطن العربي	4.49	4.48	5.68	7.164	3.51	10.28
	العالم	1.43	1.49	2.18	2.42	2.15	1.94
البطالة	الوطن العربي	10.71	10.51	10.72	10.26	10.21	11.48
	العالم	5.63	5.66	5.55	5.37	5.37	6.47
الانفتاح التجاري	الوطن العربي	93.37	87.56	88.82	87.93	85.46	74.19
	العالم	70.78	65.42	68.45	71.40	69.21	51.42

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي، و قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

3.2.1 معدل التضخم:

يعتبر التضخم أحد المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر مباشرة على أوضاع الأمن الغذائي والتغذية سواء على مستوى الأسرة أو على مستوى الدولة. وقد اتضح أن الزيادات الكبيرة في أسعار المواد الغذائية أدت في السنوات اثرت سلباً على أوضاع الأمن الغذائي ،وعلى سبل كسب عيش الفئات الأكثر ضعفاً في الكثير من الدول العربية. وعادة ما يوجه محدودو الدخل نسبة كبيرة من دخلهم إلى الغذاء، وتعتبر قدراتهم قليلة على التكيف مع ارتفاع الأسعار. وتؤدي الزيادة في أسعار المواد الغذائية إلى نتائج سيئة على الأمن الغذائي والتغذية من خلال التأثير على معدلات الفقر، والعمالة، والقطاع الاجتماعي شاملاً برامج التغذية والحماية الاجتماعية، علاوة على التأثير على الاقتصاد الكلي والقدرات التنافسية للصادرات وعلى كفاءة التجارة الخارجية. وعلى المستوى المزرعي وبخاصة على مستوى صغار المنتجين يؤدي التضخم مع الزيادات البطيئة في أسعار المنتجات- مقارنة بأسعار مدخلات الإنتاج الزراعي- إلى انخفاض الربحية والقوة الشرائية للمنتجات الزراعية، وإضعاف المركز التنافسي للزراعة في الأسواق الدولية.

وتوضح بيانات جدول (1 - 4) أن معدل التضخم في الدول العربية ارتفع بشكل حاد في عام 2020 حيث بلغ نحو (10.3%) مقارنة بنحو (1.94 %) على المستوى العالمي.

4.2.1 الانفتاح التجاري:

المؤشر الرئيسي للانفتاح التجاري هو نسبة قيمة التجارة (مجموع قيمة الصادرات والواردات وإعادة التصدير) منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وفقاً لهذا المقياس، الموضح بجدول (1 -4)، تعتبر المنطقة العربية أكثر انفتاحاً من العالم. ونسبة لارتباط تيسير التجارة والانفتاح التجاري بإمكانية الوصول إلى المنتجات بالأسعار والنوعية المناسبتين، تزداد أهمية السياسات التجارية في ضمان مستويات كافية من الأمن الغذائي، فتحسين تيسير التجارة يمكن أن يؤدي إلى زيادة توافر الغذاء من خلال تسريع حركة البضائع عبر الحدود وضمان تسليم الغذاء في الوقت المناسب ، سواء من الأسواق العربية أو من الأسواق الدولية لسد فجوات العرض. ومن خلال التجارة المفتوحة يمكن تحسين التغذية، حيث سيكون هناك وصول أفضل إلى سلال غذائية متنوعة.

3.1 التطور التقني الزراعي:

1.3.1 الإنفاق الحكومي على القطاع الزراعي:

تعتبر البحوث الزراعية والسمكية أداة رئيسة للتطوير التقني، وحجر الزاوية لبرامج التنمية الزراعية المستدامة في الوطن العربي، وتشكل أهم العوامل التي تساعد على توفير الغذاء كماً ونوعاً للمواطن العربي. وتتباين إمكانيات البحوث الزراعية والسمكية فيما بين الدول العربية، وتعتبر بصفة عامة لا تتناسب وأهمية القطاعين الزراعي والسمكي في العديد من الدول العربية. ويرجع ذلك إلى عدم توفير الاستثمارات اللازمة للبنيات التحتية وبناء القدرات العلمية والمؤسسية. ويعتبر الإنفاق على البحوث الزراعية والسمكية ضعيفاً على المستوى العام في الوطن العربي، حيث تقل نسبته في معظم الدول العربية عن (2 %) من قيمة الناتج الزراعي، جدول (1 -5).

جدول (1- 5): الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير الزراعي في الوطن العربي

الدول	الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير الزراعي (مليون دولار)	الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي

			الزراعي (%)	
	2018	2019	2018	2019
عمان	51.90	51.90	3.09	2.91
فلسطين	1.95	1.95	1.63	1.62
قطر	1.55	1.55	0.46	1.28
الإمارات	26.27	26.27	0.87	0.85
المغرب	99.94	99.94	0.69	0.71
تونس	21.57	21.57	0.55	0.55
الكويت	2.71	2.71	0.44	0.45
الأردن	9.15	9.15	0.44	0.42
مصر	129.45	129.45	0.37	0.37
السودان	22.90	22.90	0.22	0.15
البحرين	0.11	0.11	0.11	0.10
الجزائر	20.57	20.57	0.10	0.08
السعودية	13.00	13.00	0.07	0.07
العراق	2.54	2.54	0.05	0.03
الوطن العربي	403.62	409.53	0.32	0.29

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية.

2.3.1 استخدام الأسمدة والميكنة الزراعية:

يتم تناول استخدام الأسمدة والميكنة الزراعية كأحد مؤشرات التطور التقني الزراعي. ولا يزال متوسط استخدام الأسمدة الكيمائية منخفض في الدول العربية، حيث قدر في عام 2020 بنحو (83.3) كيلوجرامٍ/هكتار مقارنة بنحو (141.6) كيلوجرامٍ/هكتار على المستوى العالمي.

وتشير الإحصاءات المتاحة الى أن معدل استخدام الأسمدة الكيماوية على مستوى الوطن العربي ازداد بين عام 2015 و عام 2020 بنحو (49.7%) فغي حين بلغت نسبة زيادة معدل الاستخدام على المستوى العالمي نحو (4.3%).

ويوضح شكل (1 – 4) تباين استخدام الأسمدة الكيماوية في المنطقة العربية حيث يصل أقصاه في دول البحرين والإمارات، والكويت وعمان، ومصر، الأردن، وبمعدلات عالية تفوق كثيرا المتوسطين العربي والعالمي. بينما المعدل ادناه في الدول التي يقل فيها معدل الاستهلاك عن المتوسطين العربي والعالمي وتشمل تلك الدول العراق وتونس والجزائر وسوريا والسودان واليمن.

وفيما يتصل بالميكنة الزراعية، فيقدر استخدام الجرارات في الوطن العربي بنحو (9) جراراتٍ لكل 1000 هكتارٍ مقارنة بنحو (21) جراراً على المستوى العالمي.

وبصفة عامة يرتبط ضعف الإنتاجية الهكتارية في الوطن العربي بضعف استخدام الأسمدة، وبخاصة في قطاعات الزراعة المطرية. وتوضح بيانات جدول (1 -6) نسب **مساهمة الدول العربية في استخدام الأسمدة الكيميائية بالوطن العربي عام 2020.**

شكل (1 -4): معدل استخدام الأسمدة الكيميائية في الدول العربية عام 2020 (كيلو جرام/هكتار)

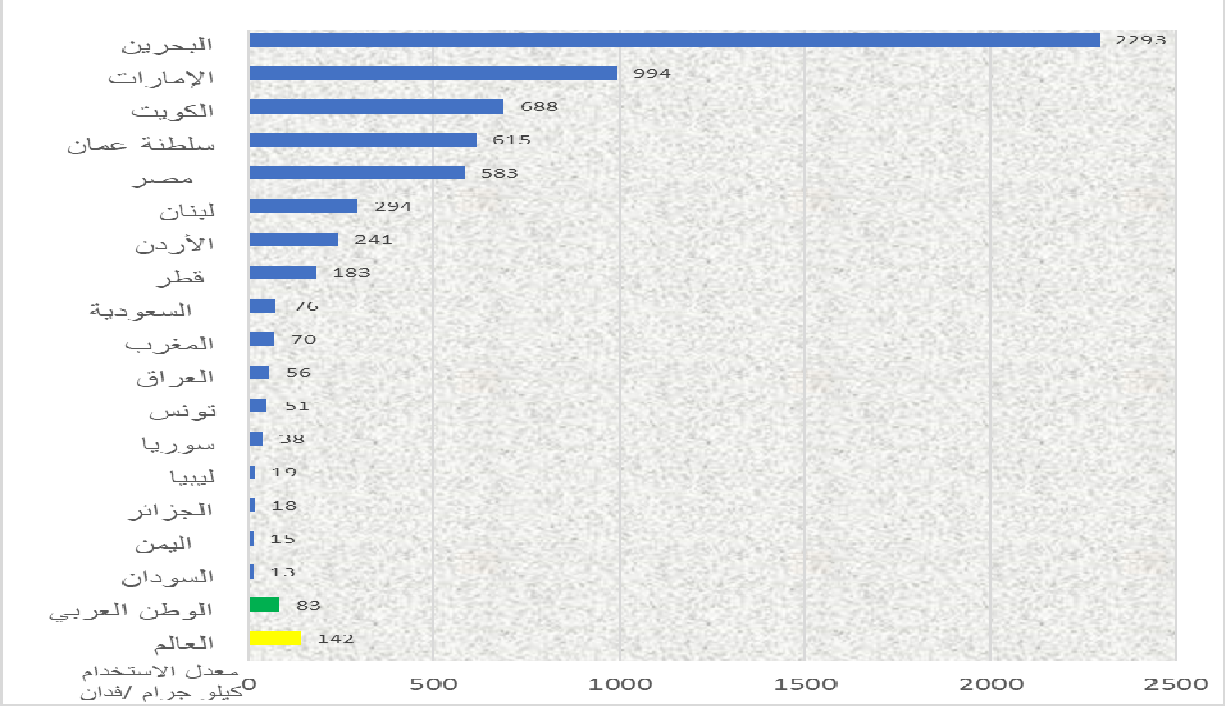

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة، قاعدة بيانات البنك الدولي 2021م.

جدول (1 - 6): نسب مساهمة الدول العربية في استخدام الأسمدة الكيميائية بالوطن العربي عام 2020 (%)

الدولة	الأسمدة النيتروجينية	الأسمدة الفوسفاتية	الأسمدة البوتاسية
مصر	57.51	27.27	36.83
العراق	8.05	16.18	
المغرب	8.84	15.95	32.42
المملكة العربية السعودية	8.54	12.94	7.75
السودان	5.07	4.78	
تونس	4.42	8.55	
الدول الأخرى	7.58	14.33	23.00

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2021م موقع المنظمة على الشبكة الدولية 2021م.

3.3.1 الاستثمار الزراعي ومؤشر التوجّه الزراعي:

على الرغم من أهمية الاستثمار الزراعي كأداة محركة للتنمية الزراعية والأمن الغذائي إلا أن الاستثمار في الزراعة يُعتبر منخفضاً في المنطقة العربية مقارنةً بالاستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى. فوفقاً لمؤشر التوجّه الزراعي الذي يقيس نصيب الزراعة من النفقات الحكومية مقسوماً على حصة

الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي، تعتبر المنطقة العربية ذات معدل متدنٍ نسبياً ؛ إذ بلغت قيمة المؤشر فيها نحو (0.29) مقارنة بنحو (0.54) على المستوى العالمي عام 2020.
كما أن الإنفاق الاستثماري الحكومي على الزراعة في البنى التحتية والبحوث الزراعية والإرشاد الزراعي وفي تطوير التكنولوجيا والتحول الزراعي يعزز من القدرات الإنتاجية الزراعية، ويساعد على جذب الاستثمار الخاص في القطاع الزراعي. كما أن زيادة الاستثمار الزراعي تساعد على سد الفجوة التقنية في الزراعة العربية، وبخاصة في مدخلات الإنتاج ومنها الأسمدة الكيمائية. ويوضح جدول (1-7) بيانات إنتاج واستخدام وفجوة الأسمدة الكيمائية في المنطقة العربية، ومنه يتضح أن هناك فائضاً في إنتاج الأسمدة النيتروجينية، والفوسفاتية، وهناك عجز في إنتاج الأسمدة البوتاسية في المنطقة العربية. وفي ذات الوقت هناك تدني واضح في معدلات استهلاك تلك الأسمدة في معظم الدول العربية. ومن أهم محددات استخدام الأسمدة في الزراعة العربية ارتفاع أسعارها، وقلة إنتاجها في الكثير من الدول ذات الإمكانات الزراعية. ومن أهم الدول العربية المنتجة للأسمدة الكيماوية مصر ودولة قطر والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان. وساهمت هذه الدول الأربع بحوالي (64 %) من جملة الإنتاج السنوي للأسمدة النيتروجينية في الوطن العربي عام 2020م، جدول (1 – 8).

جدول (1 -7): إنتاج واستخدام وفجوة الأسمدة الكيميائية في المنطقة العربية (مليون طن)

	2017	2018	2019	2020	2017
الأسمدة النيتروجينية	الإنتاج السنوي	13.79	15.11	15.60	11.79
	الاستخدام السنوي	2.34	2.20	2.18	2.08
	الفائض	11.46	12.91	13.42	9.71
الأسمدة الفوسفاتية	الإنتاج السنوي	6.55	6.08	6.08	5.76
	الاستخدام السنوي	0.73	0.70	0.73	0.72
	الفائض	5.82	5.38	5.35	5.04
الأسمدة البوتاسية	الإنتاج السنوي	0.011	0.010	0.010	0.009
	الاستخدام السنوي	0.32	0.40	0.36	0.40
	الفجوة	0.31	0.39	0.35	0.39

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة،
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية 2021م .

جدول(1 -8): مساهمة الدول العربية الرئيسة في إنتاج الأسمدة الكيمائية 2020 (%)

الدولة	الأسمدة النيتروجينية(%)	الأسمدة الفوسفاتية(%)	الأسمدة البوتاسية (%)
مصر	29.84	8.66	100
قطر	19.39		
المملكة العربية السعودية	17.53	24.53	
سلطنة عمان	10.02		
المغرب	6.47	60.93	
الجزائر	6.27		
الدول الأخرى	10.48	5.88	

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة،
المصدر: منظمة الأغذية و الزراعة للأم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية 2021م .

وتعتبر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي متدنية في المنطقة العربية مقارنة بالمستوى العالمي جدول (1 - 9).

جدول (1 - 9): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر التوجّه الزراعي في الوطن العربي والعالم

		2015	2016	2017	2018	2019	2020
مؤ□ر التوجّه الزراعي	الوطن العربي					0.28	0.30
	العالم					0.53	0.54
تدفقات الاستثمار الأجنبي المبا□ر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	الوطن العربي	1.04	1.36	1.23	2.61	2.81	2.71
	العالم	3.6	5.63	6.82	11.2	9.51	5.81

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة، قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

4.3.1 القدرات الإنتاجية والتحول الزراعي:

تشير القدرات الإنتاجية الزراعية إلى الموارد الطبيعية والبشرية، وإمكانيات ريادة الأعمال، وروابط الإنتاج التي تحدد مقدرات الدول على إنتاج السلع الزراعية والغذائية أو الحصول عليه، بما يمكنها من مقابلة احتياجاتها الغذائية وتحقيق التنمية المستدامة. ولذلك اتجهت الدول إلى تضمين إستراتيجياتها التنموية مكون تنمية القدرات الإنتاجية؛ إذ لا يمكن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام إلا عن طريق توسيع القدرات الإنتاجية وتنميتها واستغلالها بالكامل. وتتفاوت الدول العربية في قدراتها الإنتاجية، ومن ثم في ترتيبها وفقاً لمؤشر القدرات الإنتاجية الذي يتضمن ثمانية مؤشراتٍ فرعيةٍ هي: رأس المال البشري، الموارد الزراعية الطبيعية، الطاقة ومدى توفرها وكفاءة مصادرها، المواصلات، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، المؤسسات ومدى جودتها التنظيمية وفعاليتها، القطاع الخاص ودوره في الاستثمار، التجارة والتغيير الهيكلي ومدى حركة العمالة والموارد الإنتاجية الأخرى من الأنشطة

الاقتصادية منخفضة الإنتاجية إلى الأنشطة الاقتصادية عالية الإنتاجية. تتراوح قيم مؤشر القدرات الإنتاجية بين (صفر) و (100)، حيث تمثل (100) أفضل درجة. ويدل مؤشر القدرات الإنتاجية الإجمالي على متوسط المؤشرات الفرعية الثمانية.

ويدعو التباين الواضح بين الدول العربية في مكونات مؤشر القدرات الإنتاجية إلى التعاون والتنسيق في تطوير تلك المكونات من ناحية، وفي استغلالها استغلال تكاملي لتحقيق الأمن الغذائي العربي من ناحية أخرى. ويوضح شكل (1 -5) نتائج تحليل المؤشر العام للقدرات الإنتاجية في الدول العربية لمتوسط الفترة (2015 – 2020). ومن الشكل يتضح أن هناك (11) دولةً عربيةً تزيد قيمة مؤشرها عن المتوسط العربي المقدر بنحو (28.8) تتقدمها دول مجلس التعاون الست، ثم لبنان وتونس وفلسطين والأردن والمغرب. وهناك (3) دولٍ تقارب قيمة مؤشرها المتوسط العربي، وهي مصر والجزائر وجيبوتي، في حين تقل قيمة المؤشر في باقي الدول عن المتوسط العربي.

وتجدر الإشارة إلى أن من العوامل التي أدت إلى انخفاض قيمة المؤشر في بعض الدول العربية عن المتوسط العربي، تدني قيمة مؤشرات الطاقة، والمواصلات، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، على الرغم من القيم العالية نسبياً في المؤشرات الفرعية الأخرى مثل الموارد الزراعية والبشرية والمؤسسات. ويمثل تطوير تلك المؤشرات في الدول ذات الموردية الزراعية مجالاً هاماً للتعاون بين الدول العربية، بما يساعد على التحول الزراعي وزيادة إنتاج الغذاء.

شكل (1 -5): مؤ□ر القدرات الإنتاجية في الدول العربية (متوسط الفترة 2015 – 2020)

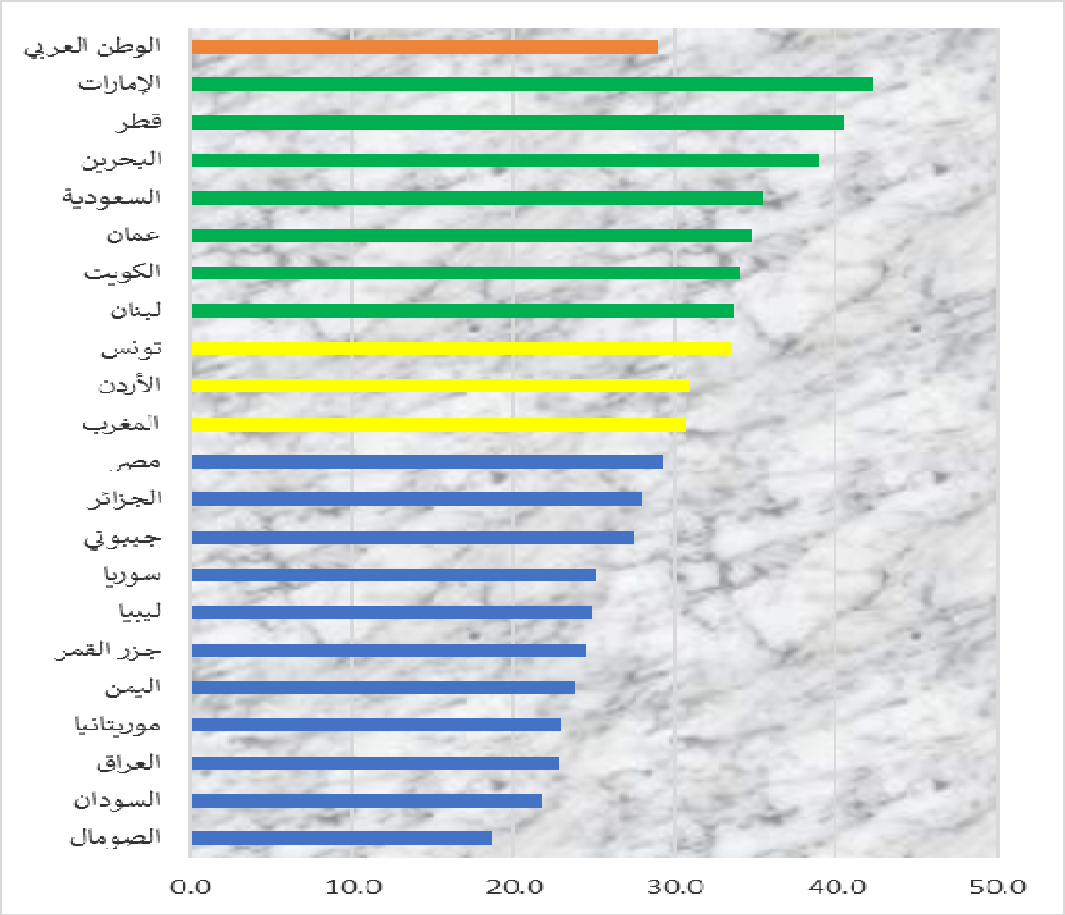

المصدر: حسبت من قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2021.

4-1 الأزمات و الكوارث و أثرها المتوقع على الأمن الغذائي العربي:

تشكّل الكوارث التي يصنعها الإنسان والكوارث الطبيعية – وبخاصة تلك المرتبطة بالتغيرات المناخية وندرة للمياه والجفاف والفيضانات والزلازل، والآفات والأمراض الحيوانية والنباتية - التحديات الرئيسية التي تؤثر على الأمن الغذائي. ومع تفاقم مستوى الفقر وانعدام الأمن الغذائي، تصبح المجتمعات المحلية أكثر تعرضاً للكوارث من قبل، الأمر الذي يجعل السكان المتضررين يدخلون في دائرة الفقر المفرغة، ويعيشون في ظل انعدام الأمن الغذائي لآجال طويلة؛ لذا يتضح أن الكوارث قد تضر بالنسيج الاقتصادي والاجتماعي العام للمجتمعات.

ويرتبط الأمن الغذائي بصورة عامة بمتغيرات عديدة، من ضمنها التطورات في أحوال الاقتصاد والتجارة الخارجية، نتيجة لتشابك المصالح المشتركة بين الدول في بعض الأحيان وتنافرها وتضاربها في أحيان أخرى. كما بدأت التغيرات البيئية تلوح بآثارها على إمدادات الغذاء من خلال تأثيراتها المباشرة على النظم الزراعية والإنتاج الزراعي.

1-4-1 الأزمات الاجتماعية (الحروب والنزاعات):

للنزاعات تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على الأمن الغذائي، فهي تضعفه بطرق عدة. وتشمل التأثيرات المباشرة تجريف الأراضي الزراعية، ونفوق الماشية، وتدمير الآليات، وقطع السبل إلى الأسواق. كذلك تحول النزاعات دون وصول المستهلكين والمنتجين إلى الأسواق؛ إضافة إلى تراجع الاستثمار في مجالات التحديث الزراعي، مما يحد من توفر الغذاء وإمكانات الاستفادة منه. أما تأثيراتها غير المباشرة فتتمثل في انتشار تداعياتها السياسية والاقتصادية إلى خارج حدودها الجغرافية مثل النزوح الجماعي للسكان، وتزايد هجرة اللاجئين، وتدهور المناخ الاستثماري. والواقع أن معظم حالات الطوارئ الغذائية الخطيرة التي أعلن عنها في جميع أنحاء العالم قبل وقوع الأزمة المثلثة (أزمة الغذاء وأزمة الوقود والأزمة المالية) كانت ناجمة عن نزاعات. كما يمكن أن يؤثر النزاع على انعدام الأمن الغذائي من خلال أبعاد توفر الغذاء وإمكانية الحصول عليه واستخدامه.

2-4-1 جائحة كورونا المستجد (كوفيد- 19):

تعرضت جميع الدول العربية كغيرها من دول العالم لتأثير جائحة كورونا المستجد (كوفيد- 19) بقدرٍ متفاوت. وقد أظهرت تجارة السلع الغذائية في المنطقة العربية حساسيتها الشديدة تجاه الأزمات والأوبئة، حيث تسببت آثار الوباء في حدوث صدمات في العرض والطلب على السلع الغذائية، بسبب الإغلاق، وانخفاض الأجور، وزيادة أسعار المواد الغذائية، وزيادة تكاليف النقل، بجانب الآثار التي ترتبت عن السياسات التي اتخذتها بعض الدول المنتجة الرئيسية للأغذية بشأن صادراتها من السلع الغذائية. وأيضاً واجهت الدول العربية صعوبات في الحصول على السلع الغذائية المصنعة وشبه المصنعة من خارج المنطقة، علاوة على انخفاض الطلب على المواد الخام العربية التصديرية. وقد تلخصت توقعات موجز سياسات الأمم المتحدة (2020) إلى انخفاض إنتاج المنتجات الزراعية والغذائية بنسبة (6٪) ومن جانب آخر اشتملت التوقعات على تراجع استيراد الوطن العربي بنسبة (13٪)، وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (45٪).

4.4.1: الآفات والأمراض النباتية وتغير المناخ:

على الرغم من الجهود البحثية للسيطرة على الآفات باستخدام المبيدات، إلا أن مسببات الأمراض أدت إلى تقليل الإنتاج الزراعي وقلة جودته، كما أدى ظهور العديد من الآفات والفطريات التي تصيب النباتات وتدمر الحقول إلى حدوث خسائر اقتصادية كبيرة، أثرت سلباً على الأمن الغذائي على مستوى الأسر، وكذلك على المستويات الوطنية والعالمية. وعلى مستوى المنطقة العربية فقد ظهرت بعض الآفات خلال عامي (2019 و 2020م) مثل حشرة الحشد الخريفية بسوريا ، وآفة الجراد بعددٍ من الدول العربية التي تمثل موطناً لتوالد الجراد، والدول المجاورة لها. و تشير الدراسات إلى أنّ تغيّر المناخ كان له آثار بالغة امتدت إلى المنطقةَ العربية بسبب تغيّر المناخ و ارتفاع درجات الحرارة، فتعرّضت أعداد كبيرة من السكان لمخاطر ندرة المياه والجفاف. فتغيّر المناخ يتسبب في الحد من توفر المياه، ويغيّر من أنماط الإنتاج الزراعي، ويهدّد إنتاج الثروة الحيوانية، ويؤثر سلباً على الغابات والأراضي الرطبة، ويقلّص فرص العمل في الزراعة، ويزيد من موجات الحر. كما أنه من المتوقع أن آثار تغير المناخ ستتسبب في تناقص موارد المياه المتجددة بنسبة 20% بحلول عام 2030، نتيجة انخفاض هطول الأمطار وازدياد الطلب على المياه مع ارتفاع درجات الحرارة، واتساعّ نطاق تسرب مياه البحر إلى المياه الجوفية.

حالات كوارث طبيعة في بعض الدول العربية عام 2020م:

الجفاف:

ألحق الجفاف أضرارًا بأكثر من 44 مليون شخصٍ في المنطقة العربية بين عامي 1990 و2019، وفقاً للتقرير العربي للتنمية المستدامة. وفي إطار حالات الجفاف التي شهدتها الكثير من دول الوطن العربي شهدت سوريا أسوأ موسم للهطول المطري منذ عام 1953 ،مما أثر على الإنتاج الزراعي وبخاصة القمح. أما في الأردن فهنالك عوامل كالجفاف و قلة الأمطار - بخاصة في منطقة الأغوار الوسطى- وتأخر الموسم المطري خلال السنوات الأخيرة دفعت العديد من المزارعين إلى تأخير زراعة أراضيهم لتجنب تحمل تكاليف مرتفعة، وبذلك فقد المزارعون فرص الاستفادة من زراعة الأرض بعدد من المحاصيل المتتالية، كما أن تأخر الهطول المطري استدعى عمليات ري تكميلي للمزروعات ما يعني تكاليف إضافية، علماً بأن غالبية المزارعين ليس لديهم المقدرة المالية على خدمة محاصيلهم الزراعية، في ظل ارتفاع أسعار المبيدات وإحجام شركات المدخلات الزراعية عن توفيرها لهم بالدفع الآجل. وفي فلسطين تأثرت أشجار الفاكهة -بخاصة أشجار الجوافة- بإصابات بعض الآفات الحشرية التي تسببت في تدني إنتاج الجوافة لعامٍ بنحو (60 %) مقارنة بالموسم الماضي؛ الأمر الذي يهدد استمرار زراعة الفاكهة الخريفية خلال الأعوام المقبلة. وفي السودان تأثرت معظم ولايات البلاد بالفيضانات التي أضرت ببنيات الري التحتية، وأدت إلى انهيار المنازل ونفوق الماشية، ودمار مساحات كبيرة من المحاصيل الزراعية.

الجزء الثاني: محاور الأمن الغذائي في عام 2020 م

تتعاون المنظمة العربية للتنمية الزراعية مع الدول العربية في متابعة ورصد وتحليل تطورات أوضاع الأمن الغذائي، باعتبارها من أهم القضايا التي يزداد الاهتمام بها على مستوى الوطن العربي، و الذي يعتبر من أكثر مناطق العالم الجغرافية تأثراً بتغيرات المناخ، والأزمات الطبيعية والاقتصادية المرتبطة بإنتاج وتداول السلع الغذائية. كما تتعاون المنظمة مع الدول العربية في بذل المزيد من الجهود على المستويين القطري والقومي، لتحقيق الأمن الغذائي بمفهومه الشامل المتصل بإتاحة الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية لجميع السكان في كل الأوقات، للحصول على غذاء كافٍ ومأمونٍ ومغذٍ يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية، ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط. ولذلك تسعى المنظمة للوقوف على أوضاع الأمن الغذائي العربي بشكل دوري، من خلال رصد وتحليل محاور الأمن الغذائي الرئيسية. ويتم فيما يلي استعراض أوضاع وتطورات إتاحة الغذاء، وإمكانية الحصول عليه، والاستفادة منه في الوطن العربي خلال الفترة 2015 -2020. كما سيتم تناول التطورات في واستقرار وحوكمة الأمن الغذائي في إطار الجزء الثالث الخاص بجهود تعزيز مسارات الأمن الغذائي العربي في الوطن العربي.

1.2: إتاحة الغذاء في الوطن العربي:

تمثل إتاحة الغذاء جانب العرض، حيث تعكس قدرة الدول على توفير الإمدادات الكافية من الغذاء لسكانها سواء من إنتاجها المحلي أو من الأسواق الخارجية. ويوفر الوطن العربي من إنتاجه بصفة رئيسية الغذاء من السلع التي يتمتع بمزايا نسبية وتنافسية في إنتاجها مثل: الأسماك، الخضر، الفاكهة، المنتجات الحيوانية. بينما يعتمد على الاستيراد في توفير نسب عالية من كميات احتياجاته من سلع الحبوب والسكر والزيوت النباتية.

1.1.2 إتاحة الغذاء من إنتاج الوطن العربي:

1.1.1.2 المساحة المزروعة من السلع الغذائية الرئيسية:

شكلت المساحة المزروعة من محاصيل الحبوب حوالي (60.5 %) من جملة المساحات المزروعة بالدول العربية في عام 2020م، تليها محاصيل البذور الزيتية بنسبة (20 %). وبذلك يتضح أن التركيبة المحصولية العربية تقوم أساساً على زراعة الحبوب والبذور الزيتية، وهي تمثل في ذات الوقت أكثر المجموعات المحصولية عجزاً. وتتشابه محاصيل الحبوب والبذور الزيتية في صفات تدني الإنتاجية الهكتارية في نظمها المزرعية البعلية. وساهمت محاصيل الفاكهة بنسبة (9.0 %)، بينما بلغت مساهمة مساحة بقية المحاصيل حوالي (10.5%)، جدول (2-1). وبالمقارنة بعام 2019م يتضح أن هنالك زيادة في المساحة المزروعة الكلية في عام 2020م بلغت حوالي (2.8 %)، نتيجة لزيادة المساحة المزروعة بمحاصيل الفاكهة والخضر بنحو (25 %) و (22.9%) على التوالي. وتوضح بيانات جدول (2 -1) الاستقرار النسبي في مساحات محاصيل الحبوب خلال الفترة 2015-2020م على الرغم من أن معظم تلك المساحات تتأثر بتقلبات الأمطار.

2.1.1.2 إنتاج السلع الغذائية الرئيسية:

تعتبر مجموعة محاصيل الحبوب من أهم السلع الغذائية في الوطن العربي، وتساهم بالنصيب الأكبر في قيمة فجوة السلع الغذائية الرئيسية، وقد بلغ إجمالي إنتاجها في المنطقة العربية في عام 2020م حوالي (53.98) مليون طنٍ بانخفاض طفيف عن إنتاج عام 2019م بلغ (1.36%)، ونحو (2.39%) مقارنة بمتوسط إنتاج محاصيل الحبوب خلال الفترة 2015-2019م. بلغ معدل النمو السنوي لإنتاج محاصيل الحبوب حوالي (1%) خلال الفترة 2010-2020م.

جدول (2- 1): مساحات المحاصيل الغذائية الرئيسية في الوطن العربي (ألف هكتارٍ)

المحصول	2015	2016	2017	2018	2019	2020*
	المساحة	المساحة	المساحة	المساحة	المساحة	المساحة
الحبوب	32952	27404	28549	29690	32995	30799
القمح	10154	8447	8717	8996	10129	9281
الأرز	634	692	673	658	674	668
الشعير	5010	4207	4021	3917	5509	4482
الذرة الشامية	1508	1675	1564	1500	1417	1494
الذرة الرفيعة والدخن	15645	12383	13573	14618	14618	14270
الدرنات	700	610	626	641	641	636
البقوليات	1590	1437	1436	1434	1435.7	1435.2
البذور الزيتية	7729	9505	9999	10479	9994.3	10157.4
الخضروات	3151	2879	2816	2780	2033.7	2543.2
الفاكهة	4171	4063	4686	5281	3709.9	4559
الألياف	276	225	202	186	401.9	263.3
المحاصيل السكرية	536	543	536	534	515.8	528.6
قصب السكر	233	236	243	248	229.8	240.3
الشمندر	303	306	294	285	286	288.3

(*) تقديرات المنظمة

المصدر: المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة.

يعتبر القمح المحصول الرئيسي في مجموعة محاصيل الحبوب حيث ساهم حجم إنتاجه بنحو (48%) من إنتاج الحبوب في الوطن العربي عام 2020م، في حين تقدر مساحته بنحو (30 %) من مساحة محاصيل الحبوب في الوطن العربي، مما يشير إلى التدني النسبي في إنتاجية محاصيل الحبوب الأخرى. وتوضح بيانات جدول (2- 3) وشكل (2 -1) أن إنتاج القمح في المنطقة العربية انخفض بنحو (2.5 %) في عام 2020م مقارنة بعام 2019م؛ وذلك لانخفاض المساحة المزروعة في عام 2020م بنحو (9.1%)، إلاّ أن التحسن المستمر في مستوى إنتاجيه القمح،والذي بلغ نحو (6%) في عام 2020م ساهم في الحد من تأثير تراجع المساحة على الإنتاج في عام 2020م.

يتركز نحو (44 %) من إنتاج القمح في الوطن العربي في خمس دولٍ تصدرتها مصر في عام 2020م بإنتاج قدر بنحو (9.28) مليون طنٍ، بمساهمة بلغت حوالي (17.7 %) من جملة إنتاج القمح في الوطن العربي، ثم المغرب بحوالي (11.2 %)، والجزائر بنحو (6.2%)، والعراق وسوريا بنسبة (5.8%) و (3.0 %) على الترتيب، شكل (2 -2).

وقد تراوح معدل النمو السنوي لإنتاج القمح خلال الفترة 2015 -2020 في تلك الدول الخمس بين نحو (3.0 %) و (2.0 %) كما في مصر والمغرب، ونحو (1.0 %) كما في الدول الثلاث الأخرى.

وبمقارنة إنتاجية تلك الدول المنتجة الرئيسة للقمح يتضح أن مصر أيضاً تصدرت الدول العربية بمتوسط إنتاجية قدر بنحو 5.0 طنٍ للهكتار، تليها كل من العراق والجزائر والمغرب وسوريا، بمعدل إنتاجية بلغ نحو 3.07، 2.08، 2.02 و 1.25 طنٍ للهكتار في تلك الدول بالترتيب.

جدول (2-2) إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في المنطقة العربية بين عامي 2019 و 2020(ألف طنٍ)

السلعة	2015	2016	2017	2018	2019	2020	التغير بين عامي 2019 و 2020 (%)
الحبوب	58387	49630	55093	54115	54731	53988	1.36-
الدرنات	17464	14923	15348	16626	17096	17056	0.23-
السكر الخام	3483	3648	3667	3869	3794	3839	1.19
البقوليات	1576	1230	1492	1720	1617	1633	0.99
الزيوت النباتية	2407	1558	3081	2457	2523	2600	3.05
الخضر	58196	53861	50434	57562	56255	56774	0.92
الفاكهة	37301	35916	35137	36660	39836	40491	1.64
الأسماك	4729	5205	4700	4993	5219	5390	3.28
البيض	2150	2154	2333	2290	2427	2529	4.20
الألبان	27250	27808	27421	26016	27241	27411	0.62
اللحوم الحمراء	4457	4652	4360	4212	4139	4105	0.82-
لحوم الدواجن	4235	4267	4647	4662	4874	4975	2.07

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة.

جدول (2 -3) إنتاج محاصيل الحبوب والبذور الزيتية الرئيسة في المنطقة العربية (ألف طنٍ)

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	التغير بين عامي 2019 و 2020 (%)
القمح	28362.3	22125.4	25740.9	25806.8	26625.6	25967.7	2.47-
الأرز		5830.4	5602.8	5594.8	7781.2	6554.8	15.76-
الشعير	6740.9	3351.5	5932.8	6227.5	7930.0	6810.9	14.11-
الذرة الرفيعة و الدخن	8795.1	9006.6	9399.5	7113.5	6766.5	8263.1	22.12
الذرة الشامية	8553.3	8701.1	7830.0	9011.1	8450.0	9073.7	7.4
السمسم	829.3	594.0	644.2	1060.6	1318.0	1399.13	6.2
الفول السوداني	2156.5	2125.8	1982.6	3190.0	3162.3	3571.688	12.9
فول الصويا	48.2	49.7	39.4	49.4	46.8	51.0	8.9
زهرة الشمس	143.8	144.3	145.7	164.9	163.3	174.6	6.9

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة.

شكل (2 -1): إنتاج محاصيل الحبوب الرئيسة في المنطقة العربية (ألف طنٍ)

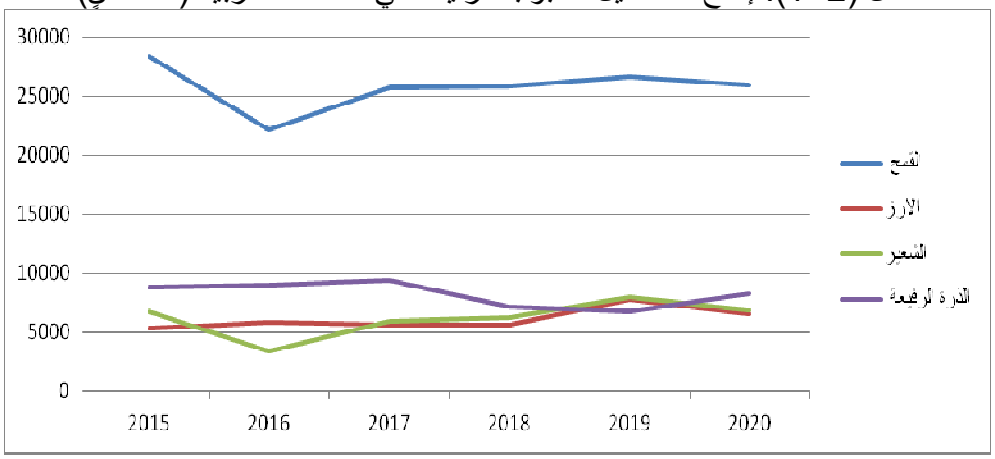

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة.

شكل (2-2): إنتاج القمح في الدول العربية المنتجة الرئيسة خلال الفترة 2015-2020م (ألف طنٍ)

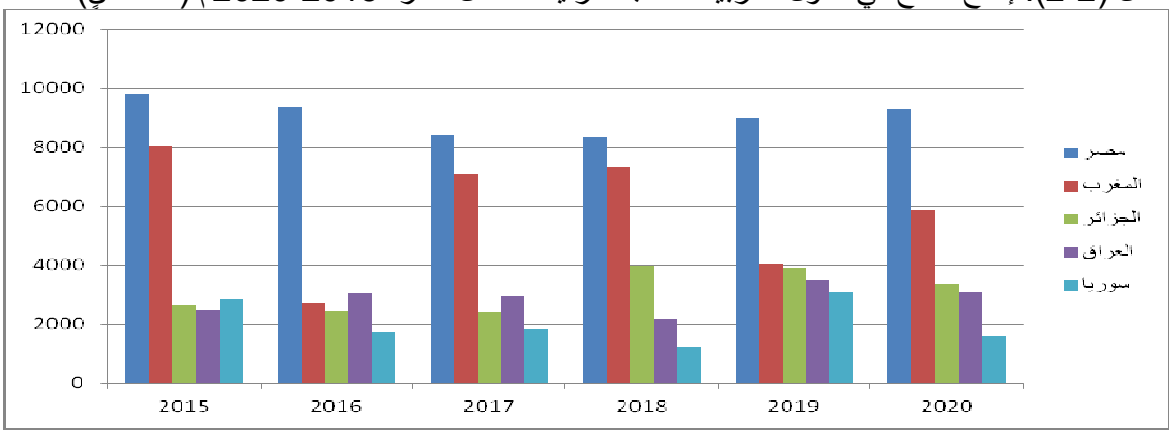

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة.

يشغل محصول الذرة الرفيعة نحو (46 %) من مساحة محاصيل الحبوب في الوطن العربي، إلا أن كمية إنتاجه تعادل فقط نحو (15%) من إنتاج محاصيل الحبوب في عام 2020م. ويعود ذلك بصفة أساسية إلى تدني إنتاجية هذا المحصول في قطاع الزراعة المطرية في السودان، وهو الدولة المنتجة الرئيسية للمحصول في الوطن العربي. وقد ازداد إنتاجه في عام 2020 بنحو (22 %) مقارنة بإنتاج عام 2019م، وبنحو (1 %) عن إنتاج متوسط الفترة 2015-2019م، وذلك للارتفاع في مستوى متوسط الإنتاجية الذي بلغ نحو (25 %). ويعتبر تطوير إنتاج الذرة الرفيعة في السودان هو المصدر الأساسي لتطوير هذا المحصول في الوطن العربي، حيث تدني إنتاجية المحصول واتساع مساحته في الزراعات البعلية بالسودان.

يعتبر محصول الأرز من المحاصيل الغذائية ذات الأهمية الكبيرة والمتجه نحو التزايد في الأنماط الغذائية بالدول العربية. وهو من المحاصيل التي تعتمد في زراعتها على نظام الزراعة المروية بصفة أساسية. ويعادل إنتاج الأرز حوالي (10.6 %) من كمية إنتاج الحبوب في العام 2020م، على الرغم

من أنه يشغل فقط نحو (2.2 %) من مساحة محاصيل الحبوب في الوطن العربي، وذلك لارتفاع إنتاجية المحصول في الوطن العربي، حيث تعادل نحو ضعف متوسط إنتاجية المحصول على المستوى العالمي. كذلك يوضح شكل (2-1) أن إنتاج الأرز في المنطقة العربية اتجه نحو الانخفاض بين عامي 2019 و 2020، وذلك لانخفاض مساحته وخاصة في مصر تمشياً مع سياسات ترشيد استخدامات المياه.

وعلى الرغم من انخفاض إنتاج الأرز في عام 2020م إلا أن إنتاجه يزيد على متوسط إنتاج الفترة 2015-2019م بنحو (9%). ويوضح شكل (2 -3) أن إنتاج الأرز يتركز بشكل أساسي في مصر التي تنتج حوالي (88 %) من إنتاجه في المنطقة العربية، في حين ساهمت موريتانيا والعراق بنحو (6%) و(5%) من إنتاجه في المنطقة العربية. وفيما يتصل بالإنتاجية تتصدر الدول العربية المنتجة للأرز بمعدل إنتاجية بلغ نحو 8.8 طنٍ للهكتار في عام 2020م.

شكل (2 -3): إنتاج الأرز في الدول العربية المنتجة الرئيسية (ألف طنٍ).

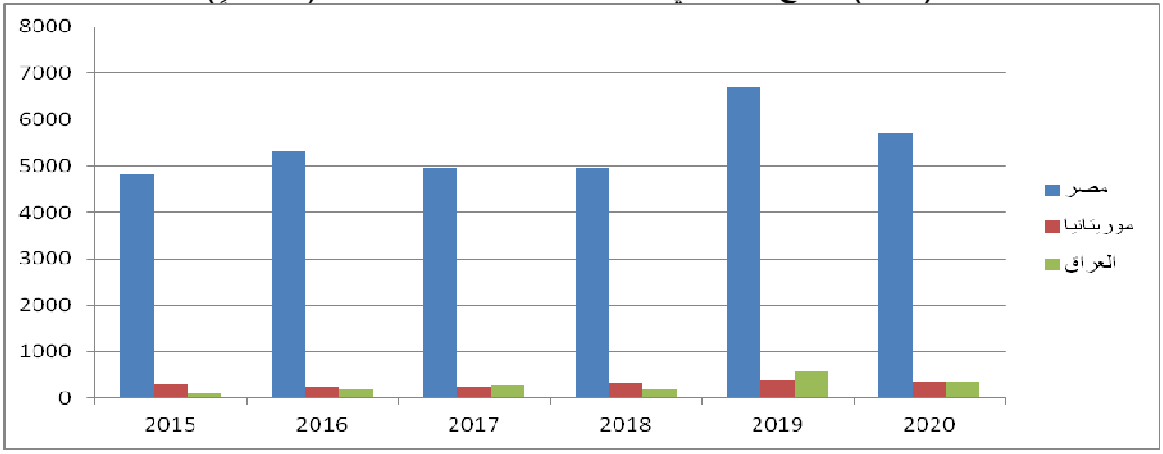

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، إعداد متفرقة.

يعتبر الشعير أحد المحاصيل الغذائية المهمة في الوطن العربي كمحصول علفي، بالإضافة إلى بعض استخداماته الغذائية. وقد قدرت نسبة إنتاج الشعير من إجمالي الإنتاج العربي من الحبوب عام 2020 م نحو (13.1%) ؛ وبذا يحتل المرتبة الثالثة من حيث مساهمته في حجم إنتاج الحبوب في الوطن العربي في عام 2020م بعد القمح والذرة الرفيعة.

وفي عام 2020 تراجع إنتاج المحصول إلى نحو (8 .6) مليون طنٍ مقارنة بنحو (7.9) مليون طنٍ في عام 2019. وتعتبر المغرب من أهم الدول العربية التي تنتج الشعير في الوطن العربي؛ إذ عادل إنتاجها في عام 2020م حوالي (27%) من جملة إنتاج الشعير في المنطقة العربية. و تساهم سوريا بنحو (26 %) تليها كلُ من الجزائر والعراق بحوالي (19 %) و (10%) على الترتيب، ثم المملكة العربية السعودية وتونس بنحو (9%) لكلٍ منهما، شكل (2-4).

تعتبر الذرة الشامية من محاصيل الحبوب التي تتدنى معدلات الاكتفاء الذاتي منها بالدول العربية ، حيث استوردت في عام 2019 نحو (25) مليون طنٍ بقيمة (4.3) مليار دولارٍ لسد العجز في الاحتياجات، والتي تستخدم بصفة رئيسية كأعلاف للدواجن. وعلى الرغم من استقرار مساحته في حدود

(1.5) مليون هكتارٍ، إلا أن إنتاجها ازداد بين عامي 2019 و 2020 بنحو (7.4 %)، جدول (2 - 3). ويتركز إنتاج الذرة الشامية في مصر بصفة رئيسية، حيث تختص بنحو (88.2 %) من إنتاجه في الوطن العربي، بينما تساهم كلُ من العراق وسوريا بنحو(5.6 %) و (2.5 %) على الترتيب. وقد تناقصت مساحة المحصول في المغرب- التي كانت تساهم بنسبة مقدرة في إنتاج هذا المحصول- من نحو (230) ألف هكتارٍ في عام 2010 إلى نحو (60) ألف هكتارٍ في عام 2020، وبذلك تراجع الإنتاج إلى نحو (40) ألف طنٍ بدلاً عن (280) ألف طنٍ.

وتجدر الإشارة إلى أن المساحة التي شغلتها الذرة الشامية تعادل فقط نحو (10.5 %) من المساحة التي شغلتها الذرة الرفيعة، جدول (2- 1). في حين يعادل إنتاج الذرة الشامية نحو (110 %) من إنتاج الذرة الرفيعة، جدول (2- 3). وعلى الرغم من أن ذلك يعود لتدني إنتاجية الذرة الرفيعة في القطاع المطري، وارتفاع إنتاجية الذرة الشامية في الزراعات المروية، إلا أنه يدعو لرفع كفاءة استغلال المساحات الشاسعة في إنتاج الذرة الرفيعة بتحسين إنتاجيتها كسلعة غذائية، وكسلعة علفية يساهم توفيرها في الحد من واردات الوطن العربي من أعلاف الدواجن، بما فيها استيراد محصول الذرة الشامية.

إنتاج مجموعة المحاصيل السكرية:

تتمثل المحاصيل السكرية في الوطن العربي بصفة رئيسية في قصب السكر والشوندر السكري. وهي من المحاصيل التي تنحصر زراعتها في دول محدودة من دول الوطن العربي وهي: مصر والمغرب والسودان وسوريا. بالإضافة إلى مساحات محدودة في بعض الدول العربية الأخرى مثل تونس والعراق وسلطنة عمان ولبنان والصومال. وأنتجت السودان ومصر والمغرب حوالي 99%من جملة الإنتاج من قصب السكر، بينما- أيضاً- أنتجت سوريا ومصر والمغرب حوالي 98 % من إنتاج المنطقة العربية من الشوندر السكري في العام 2020م.

وتوضح بيانات جدول (2-2) أن إنتاج السكر الخام في المنطقة العربية بلغ نحو (3.84) مليون طنٍ في عام 2020 بزيادة طفيفة عن عام 2019، وذلك لزيادة المساحة المزروعة بالمحاصيل السكرية بين عامي 2019 و 2020 بنحو (2.5%). ويوضح شكل (2 -5) أن إنتاج السكر الخام ازداد خلال الفترة 2010-2020م بمعدل نمو سنوي قدر بحوالي (1%).

شكل (2 -4): إنتاج الشعير في الدول العربية المنتجة الرئيسية (ألف طنٍ)

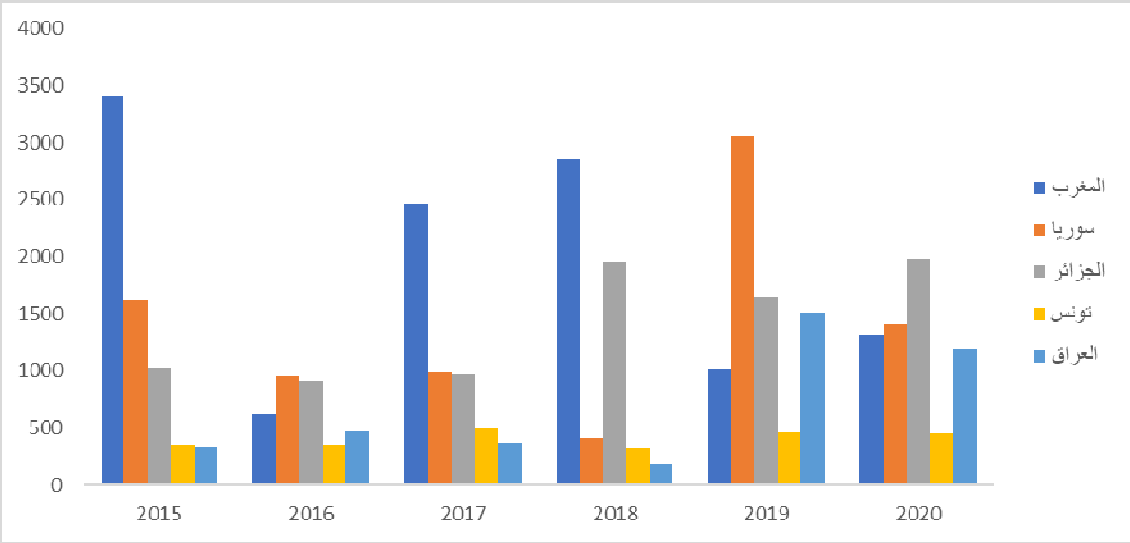

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة.

إنتاج مجموعة البذور الزيتية:

على الرغم من أن مجموعة محاصيل البذور الزيتية تشغل مساحة هامة في الزراعة العربية، إلا أن إنتاجها يعتبر متدنياً، مما يضع الزيوت النباتية ضمن السلع ذات معدلات الاكتفاء الذاتي المنخفضة. وقد قدر الإنتاج العربي من البذور الزيتية بنحو (10.5) مليون طنٍ في عام 2020، وهو بذلك يعتبر مستقراً عند نفس مستوى إنتاج عام 2019. وتعتبر السودان ومصر وسوريا، والجزائر والمغرب وتونس من الدول المنتجة الرئيسية للبذور الزيتية في المنطقة العربية؛ إذ ساهمت معا بنحو (93%)، منها نحو (44.2%) بالسودان، و (16.1 %) بمصر، في حين تتراوح مساهمة الدول الأخرى بين (9.6 %) و (8.0%) من جملة إنتاجها في الوطن العربي.

ومن أهم محاصيل البذور الزيتية السمسم، والفول السوداني، وزهرة الشمس، وفول الصويا، إضافة إلى الزيتون. يتركز إنتاج السمسم والفول السوداني وزهرة الشمس في السودان الذي ينتج نحو (92 %) و (90%) و (66.6 %) من الإنتاج العربي من هذه المحاصيل. ويتركز إنتاج فول الصويا في مصر التي تساهم بنحو (94 %) من حجم انتاجه في الوطن العربي.

وعلى الرغم من المساحات الشاسعة التي تشغلها البذور الزيتية في الوطن العربي (10.2) مليون هكتارٍ، إلاّ أن إنتاجها من الزيوت النباتية المقدر بحوالي (2.60) مليون طنٍ في عام 2020م لا يتناسب سواء مع تلك المساحات، أو مع كمية البذور الزيتية المنتجة في تلك المساحات، مما يستوجب العمل على التطوير في عدة اتجاهات على طول سلسلة القيمة، لتشمل مجالات التطوير تحسين الإنتاجية الهكتارية، ونوعية وجودة البذور ومحتواها من الزيوت، ونظم تصنيع واستخلاص الزيوت النباتية، والحد من الفاقد، علماً أن معدل النمو السنوي لإنتاجها خلال الفترة 2010-2020م فقط حوالي (2%) .

شكل (2 -5): معدل النمو لإنتاج السلع الغذائية الرئيسة في الدول العربية خلال الفترة 2010-2020م.

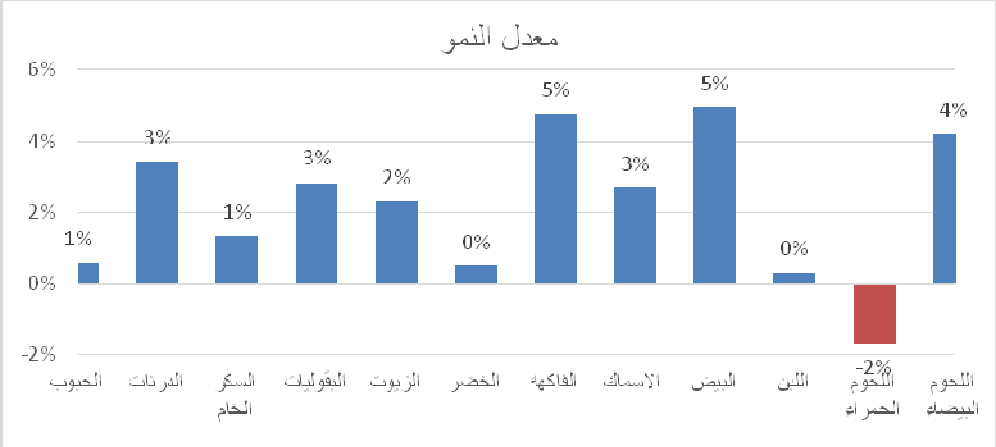

المصدر: تقديرات المنظمة.

إنتاج مجموعة الدرنات:

تمثل البطاطس أهم محاصيل الدرنات في الدول العربية بصفة عامة، حيث يشكل إنتاجها نحو (93%) من جملة إنتاج الدرنات، وتشمل محاصيل الدرنات الأخرى في الدول العربية البطاطا الحلوة، والقلقاس، واليام، والكسافا. ويعتبر محصول البطاطس من المحاصيل الغذائية المهمة بالدول العربية؛ إذ يعتبر محصولاً تصديرياً لعددٍ من الدول العربية علاوة على أهميته الغذائية.

قدر الإنتاج الكلي للدرنات في الوطن العربي في عام 2020م بنحو (17.06) مليون طنٍ، وهو منخفض بذلك بنحو (0.23%) عن إنتاج عام 2019م، وبمعدل ارتفاع بلغ 4.69 % عن متوسط إنتاج الفترة 2015-2019. كما يتضح من شكل (2 -5) أن معدل النمو السنوي للإنتاج خلال الفترة 2010-2020م بلغ حوالي (3 %).

إنتاج مجموعة البقوليات:

شهد كلُ من إنتاج ومساحة البقوليات استقراراً واضحاً خلال سنوات الفترة (2010 - 2020)، وفيما بين عامي 2019 و2020. ويعتبر الفول والحمص والفاصوليا والعدس من أهم محاصيل البقوليات، وساهمت في جملة إنتاج البقوليات في عام 2020 بنحو (29.1%) و (17.4%) و (12.8 %)، و(10.1 %) على الترتيب. وتراوح إنتاج البقوليات في الوطن العربي بين (1.61) مليون طنٍ في عام 2019 و (1.63) مليون طنٍ في عام 2020، كما استقرت المساحة في حدود (1.43) مليون هكتارٍ.

إنتاج مجموعتي الخضر والفاكهة:

تنتشر زراعة الخضر والفاكهة في كافة الدول العربية، وهي من المحاصيل ذات معدلات الاكتفاء الذاتي العالية، وتعتمد عليها الكثير من الدول العربية كسلع تصديرية، هذا بالإضافة إلى أهميتها الغذائية. كما أنها من السلع التي يزداد الطلب عليها باستمرار في الدول العربية، مع استمرار الزيادات السكانية وتحسن مستويات الدخول. وقدر الإنتاج العربي من محاصيل الخضر في عام 2020م بنحو (56.77) مليون طنٍ مقارنة بنحو (56.25) مليون طنٍ في عام 2019م كما هو موضح بجدول (2-2). وقد أدت

الزيادة في إنتاجية محاصيل الخضر بين عامي 2019 و 2020 بنحو (5.7%) إلى زيادة الإنتاج بحوالي (0.92 %) بين العامين.
وعلى الرغم من انخفاض متوسط إنتاجية محاصيل الفاكهة في عام 2020م، إلا أن إنتاجها ازداد في عام 2020م بنحو (1.65 %) مقارنةً بعام 2019م، جدول (2-2). ويرجع ذلك للزيادة في المساحة المزروعة بمحاصيل الفاكهة في المنطقة العربية في عام 2020م. ويوضح شكل (2 -5) أن معدل النمو السنوي لإنتاج محاصيل الفاكهة خلال الفترة 2010-2020م بلغ حوالي (5%).

3.1.1.2 سلع الإنتاج الحيواني:

تمثل المنتجات الحيوانية والسمكية مصدراً هاماً للبروتين الحيواني في الوطن العربي الذي يتمتع بثروة حيوانية ضخمة، غير أن إنتاجيتها من اللحوم والألبان لا يتناسب مع حجمها لتدني مستويات إنتاجيتها. ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى أن النمط السائد في تربية الثروة الحيوانية هو النظام الرعوي التقليدي في مراعٍ ضعيفة الإنتاج تعاني من الرعي الجائر. وقدرت أعداد القطيع من الثروة الحيوانية في المنطقة العربية عام 2020م بنحو (350.66) مليون رأسٍ بمعدل زيادة بلغ نحو 0.38% عن عام 2019م) منها نحو (59.61) مليون رأسٍ من الأبقار والجاموس، ونحو (274.64) مليون رأسٍ من الأغنام، والماعز، ونحو (16.40) مليون رأسٍ من الإبل. وتعادل تلك الأعداد حوالي (17.0%)، (78.3%)، و(4.7%)، من إجمالي الثروة الحيوانية في المنطقة العربية، على الترتيب جدول (2-4).
تتركز أعداد الثروة الحيوانية في المنطقة العربية في أربع دولٍ رئيسة هي: السودان، والجزائر، والصومال وموريتانيا. ويتركز في تلك الدول نحو (68%) من أعداد الأبقار، و(56 %) من أعداد الأغنام و الماعز ، و (86%) من جملة أعداد الإبل في عام 2020م.

إنتاج اللحوم:

بلغ إجمالي إنتاج اللحوم (اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن) في المنطقة العربية عام 2020م نحو (9.08) مليون طنٍ، منها نحو (4.10) مليون طنٍ من اللحوم الحمراء ونحو (4.97) مليون طنٍ من لحوم الدواجن. وقد قدرت الزيادة في حجم الإنتاج بنحو (0.74%) مقارنة بإنتاج عام 2019م وبنحو (2.01 %) مقارنة بمتوسط إنتاج الفترة 2015-2019م، كما هو موضح بالجدول (2 -4). وتوضح بيانات معدل النمو السنوي أن الزيادة في إنتاج اللحوم تعزى إلى التطور المستمر في إنتاج لحوم الدواجن، والذي ازداد بمعدل نمو سنوي خلال الفترة (2010-2020م) بحوالي (4 %). أما إنتاج اللحوم الحمراء فقد شهد تراجعاً بمعدل سنوي قدر بنحو (2 %) خلال تلك الفترة. وكما هو معلوم فإن صناعة الدواجن تنتشر في كافة الدول العربية، وبنظم إنتاجية حديثة في معظمها، ولكنها تعتمد على مصادر الأعلاف المستوردة، وذلك بعكس قطاع اللحوم الحمراء الذي لا يزال يعتمد في غالبيته على القطاع التقليدي وعلى المراعي الطبيعية. وبصفة عامة هناك إمكانات واسعة بالوطن العربي لزيادة الإنتاج من اللحوم الحمراء بتنمية القطاع التقليدي ورفع كفاءته الإنتاجية لتحقيق مستويات أفضل من الاكتفاء الذاتي منها ، بجانب تقليل الاعتماد على استيراد الأعلاف للتوسع في إنتاج لحوم الدواجن.

إنتاج الألبان:

على الرغم من الارتفاع النسبي لمعدل الاكتفاء الذاتي من الألبان في الوطن العربي، و الذي قدر بنحو (75%) إلا أن قيمة العجز في إنتاج الألبان تعتبر عالية نسبياً، حيث قدرت في عام 2020 بنحو (4.8) مليار دولارٍ تعادل نحو (12.70 %) من قيمة سلع العجز في المنطقة العربية. وكما هو الحال

بالنسبة لتطوير قطاع اللحوم الحمراء، فإن تطوير إنتاج الألبان يرتبط بتطوير قطاع الإنتاج الحيواني التقليدي ورفع كفاءته الإنتاجية.
قدر إنتاج الألبان في المنطقة العربية بنحو (27.41) مليون طنٍ عام 2020م بزيادة طفيفة عن إنتاج عام 2019 المقدر بنحو (27.24) مليون طنٍ، وبزيادة نحو (0.97 %) عن متوسط الإنتاج خلال الفترة (2015-2019م) كما هو موضح بالجدول (2 -4). وبصفة عامة فقد شهد إنتاج الألبان استقراراً خلال الفترة 2010-2020م كما هو موضح بشكل (2 -5).

إنتاج بيض المائدة:
كما هو الحال بالنسبة لإنتاج لحوم الدواجن، فإن إنتاج بيض المائدة ينتشر في جميع الدول العربية، ويقوم في غالبيته على القطاعات التجارية الحديثة، ويعتمد إنتاجه إلى حدٍ كبيرٍ على الأعلاف المستوردة وبخاصة الذرة الشامية. وعلى الرغم من انتشار إنتاج البيض في كافة الدول العربية، إلا أن نحو (78%) من حجم إنتاجه السنوي يقع في سبع دولٍ هي: مصر، والمغرب، والأردن، والسعودية، والجزائر والكويت، وسوريا. وقد بلغ إنتاج الوطن العربي العربية من بيض المائدة نحو (2.53) مليون طنٍ عام 2020م بزيادة نحو (4.12%) عن إنتاج عام 2019م، جدول (2 -4). كما بلغ معدل النمو السنوي لإنتاج البيض خلال الفترة 2010-2020م حوالي (5%).

إنتاج الأسماك:
وفيما يتصل بالأسماك والتي عادة ما تحقق فائضاً تصديرياً على مستوى الوطن العربي، فإن هناك فرصاً كبيرةً لزيادة الإنتاج الحالي، بالاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة التي تنطوي على موارد ضخمة من المجاري المائية والأودية (16.6) ألف كيلومترٍ، والمستنقعات والسواحل البحرية (22.4) ألف كيلو متر، والجرف القاري (604) ألف كيلومترٍ مربعٍ. هذا بالإضافة لإمكانات الاستزراع السمكي غير المستغلة. وفي عامي 2019 و2020م ازدادت قيمة واردات الوطن العربي من الأسماك عن قيمة صادراته منها، وبذلك انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي واستقرت في حدود (99%) في هذين العامين. وقد تركزت واردات الأسماك في ثلاث دولٍ (مصر والإمارات والسعودية).
وقدر إنتاج الأسماك في المنطقة العربية في عام 2020م بنحو (5.39) مليون طنٍ، بمعدل ارتفاع بلغ نحو (3.29 %) عن إنتاج عام 2019 كما هو موضح بالجدول (2 -4). ويتم نحو (84 %) من إنتاج الأسماك في الوطن العربي في المغرب (28%) ومصر (25 %) وموريتانيا (20%) وسلطنة عمان (11%). تشمل الدول المنتجة الرئيسية الأخرى للأسماك السعودية وتونس والجزائر، والإمارات.

جدول (2 -4) تطور الإنتاج الحيواني في المنطقة العربية خلال الفترة 2015-2020م

	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الأسماك	4729	5205	4700	4993	5219	5390
البيض	2150	2154	2333	2290	2427	2529
الألبان	27250	27808	27421	26016	27241	27411
اللحوم الحمراء	4457	4652	4360	4212	4139	4105
لحوم الدواجن	4235	4267	4647	4662	4874	4975
الأبقار والجاموس (ألف رأس)	58661.0	59393.0	60015.0	60704.0	58128.8	59615.9
الأغنام والماعز (ألف رأس)	272460.0	275642.0	274193.0	275073.0	274660.4	274642.1
الإبل (ألف رأس)	16160.0	16692.0	16293.0	16366.0	16545.0	16401.3

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة.

2.1.2: إتاحة الغذاء من التجارة الخارجية:

يتكامل قطاع التجارة الخارجية مع القطاع الإنتاجي في مجال تحقيق الأمن الغذائي العربي، حيث يتم استيراد ما تعجز الدول العربية عن إنتاجه بمقوماتها الموردية وقدراتها الإنتاجية بتكلفة مناسبة، كما تقوم تلك الدول بتصدير ما يفيض من إنتاجها عن احتياجاتها، وما تتمتع في إنتاجه بمزايا تنافسية على غيرها من الدول الأخرى. وفيما بين عامي 2019 و2020م تأثرت إتاحة الغذاء من التجارة الخارجية في الدول العربية بما شهدته تجارة السلع الزراعية العالمية من تقلبات نتيجة الإجراءات التي اتخذتها الدول المنتجة الرئيسية للسلع الغذائية في مواجهة جائحة كورونا – 2019.

2.1.2. 1: التجارة الخارجية من السلع الغذائية الرئيسية بين عامي 2019 و 2020:

توضح بيانات جدول (2 -5) تراجع قيمة كلٍ من الصادرات والواردات الزراعية والغذائية بين عامي 2019 و 2020 ، في ظل التراجع الذي شهدته التجارة الدولية بين هذين العامين. وقد انخفضت قيمة الصادرات الزراعية بنحو (21.7%) من نحو (50.4) مليار دولارٍ عام 2019 إلى نحو (39.4) مليار دولارٍ عام 2020. كما تراجعت قيمة التجارة الخارجية للسلع الغذائية الرئيسية من نحو (71.21) مليار دولارٍ في عام 2020 مقارنة بنحو (79.4) مليار دولارٍ في عام 2019. وقد ساهمت الصادرات الغذائية في عام 2020م بنحو (16.00) مليار دولارٍ، وانخفضت نسبة تغطية قيمتها لقيمة الواردات الغذائية بين عامي 2019 و2020 من نحو (26.28%) إلى نحو (26.05%).

جدول (2 -5): قيمة الصادرات والواردات الكلية والزراعية والغذائية في الوطن العربي (مليار دولارٍ)

البيان	2019	2020
الصادرات الكلية	1016.27	642.28
الصادرات الزراعية	50.35	39.42
الصادرات الغذائية الرئيسية	17.61	16.00
الصادرات الغذائية العربية البينية الرئيسية	9.55	6.64
الواردات الكلية	867.92	630.06
الواردات الزراعية	123.23	106.64
الواردات الغذائية الرئيسية	67.00	61.41
الواردات الغذائية العربية البينية الرئيسية	9.48	6.84
الواردات الغذائية العربية البينية	15.41	10.86

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (39)، 2020م.

وبتحليل هيكل التجارة للسلع الغذائية العربية فيما يتصل بالواردات والصادرات على مستوى مكونات كل مجموعة سلعية، يتضح أن الواردات من جملة السلع النباتية تتركز في الحبوب والدقيق والزيوت النباتية والسكر بنحو (60.2%) من القيمة الإجمالية للواردات العربية لعام 2020م، بينما بلغت مساهمة مجموعة السلع الغذائية الحيوانية من اللحوم والألبان نحو (31.5%)، فيما ساهمت قيمة واردات الأسماك بنحو (4.2%).

وتوضح بيانات جدول (2-6) أن قيمة الصادرات العربية من السلع الغذائية قد بلغت نحو (17.48) مليار دولارٍ في عام2019 ، وتراجعت إلى نحو (16.0) مليار دولارٍ في عام 2020. وفي المقابل تراجعت قيمة الواردات من نحو (67.0) مليار دولارٍ في عام2019 إلى نحو (61.41) مليار دولارٍ في عام 2020. وتأتي الحبوب في المرتبة الأولى من حيث المساهمة في قيمة الواردات بنسبة (34.8%)، تليها اللحوم والألبان ومنتجاتها بنحو (12.90%) و (12.37%) على الترتيب.

وفي جانب الصادرات تتصدر الفاكهة والخضر قائمة السلع المصدرة عام 2020 بمساهمة نحو (22.3%) و (14.9%) من قيمة صادرات السلع الغذائية العربية على الترتيب. تليهما الأسماك والألبان ومنتجاتها بنحو (11.3%) و (11.2%) على الترتيب. ويتضح من جدول (2-6) تراجع قيمة كلٍ من صادرات وواردات السلع الغذائية الرئيسية بين عامي 2019 -2020، بنحو (8.5%) و(8.3%) على الترتيب. وعلى المستوى السلعي انخفضت قيمة صادرات السلع النباتية بنسب تراوحت بين (21.2%) للحبوب و (3.5%) للفاكهة. كما انخفضت قيمة صادرات السلع الحيوانية بمعدلات عالية قدرت بنحو (69%) للحوم، و (28.1%) للألبان ومنتجاتها.

جدول (2 -6): قيمة الصادرات والواردات **من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال عامي 2019 -2020م**

	2019	2020	النسبة من إجمالي قيمة الصادرات 2020 (%)	2019	2020	النسبة من إجمالي قيمة الواردات 2020 (%)
الحبوب	0.52	0.41	2.6	22.32	21.36	34.79
البطاطس	0.35	0.3	1.9	0.66	0.58	0.94
البقوليات	0.24	0.17	1.1	1.11	1.18	1.92
الخضر	2.43	2.39	14.9	2.28	2.08	3.39
الفاكهة	3.7	3.57	22.3	4.88	3.98	6.48
السكر(مكرر)	0.73	1.02	6.4	1.80	1.78	2.90
الزيوت والشحوم	1.25	1.63	10.2	3.85	3.56	5.80
اللحوم	0.87	0.27	1.7	9.11	7.92	12.90
الأسماك	1.66	1.8	11.3	2.74	2.17	3.53
البيض	0.06	0.08	0.5	0.66	0.63	1.02
الألبان ومنتجاتها	2.49	1.79	11.2	8.02	7.60	12.37
بذور زيتية	0.97	1.11	6.9	1.57	1.43	2.34
حيوانات حية	0.86	0.49	3.1	2.90	2.68	4.36
سلع غذائية أخرى *	1.35	0.97	6.1	5.07	4.46	7.27
الجملة	17.48	16	100	67.0	61.413	100

* تشمل السلع المصنعة (المخبوزات والعصائر و منتجات اللحوم و غيرها).

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (39)، 2020م.

2.1.2. 2: التجارة العربية البينية:

توضح بيانات جدول (2 -7) أن قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية البينية العربية بلغت نحو (6.84) مليار دولارٍ عام 2020 مقارنة بنحو (9.48) مليار دولارٍ عام 2019، تتصدرها الألبان ومنتجاتها بنسبة (25.1%) من إجمالي قيمة الواردات البينية العربية من السلع الغذائية الرئيسية، تليها الفاكهة بنحو (15.3%) والخضر بنحو (8.8%)، والأسماك بنحو (7.01%)، والحيوانات الحية بنحو (7.0%).

جدول (2-7): قيمة التجارة البينية الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسية خلال عامي 2019 و2020م (مليار دولارٍ)

البيان	الصادرات		الواردات		النسبة من إجمالي قيمة التجارة البينية عام 2020
	2019	2020	2019	2020	
الحبوب	0.420	0.211	0.400	0.210	3.1
البطاطس	0.117	0.107	0.115	0.112	1.6
البقوليات	0.184	0.080	0.179	0.075	1.1
الخضر	0.672	0.538	0.618	0.604	8.8
الفاكهة	1.560	0.922	1.532	1.046	15.3
السكر(مكرر)	0.440	0.481	0.453	0.440	6.4
الزيوت والشحوم	0.592	0.435	0.542	0.416	6.1
اللحوم	0.457	0.237	0.499	0.250	3.7
الأسماك	0.429	0.474	0.577	0.479	7.0
البيض	0.051	0.062	0.058	0.061	0.9
الألبان ومنتجاتها	2.423	1.714	2.318	1.715	25.1
بذور زيتية	0.333	0.237	0.335	0.240	3.5
حيوانات حية	0.866	0.444	0.823	0.479	7.0
سلع غذائية أخرى*	1.006	0.694	1.032	0.713	10.4
الجملة	9.550	6.636	9.480	6.840	100.00

* تشمل السلع المصنعة (المخبوزات والعصائر ومنتجات اللحوم وغيرها).

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (39)، 2020م.

3.1.2: إتاحة الغذاء من المنح والمساعدات الغذائية:

تعرضت بعض الدول العربية إلى ظروف ملائمة لتعزيز أمنها الغذائي مما استوجب مدها بالمساعدات الغذائية سواء من الجهات العربية أو الإقليمية أو الدولية. وقد شملت برامج ومساعدات المنظمة بعض الدول التي تعرضت إلى الظروف الطبيعية غير الملائمة أو الأزمات الغذائية، مثل اليمن وفلسطين والسودان، حيث اشتملت تدخلاتها على المساعدات العينية والمشروعات التنموية مثل مشروع تحسين سبل كسب العيش لصغار المزارعين في الدول العربية.

وعلى المستوى العالمي يقدم برنامج الغذاء العالمي مساعداته للدول التي تتعرض للأزمات الغذائية ومنها الدول العربية. وقد ارتفعت قيمة المعونات الغذائية المقدمة لبعض الدول العربية من برنامج الغذاء العالمي من حوالي 14.765 مليار دولارٍ في العام 2014م إلى حوالي 23.748 مليار دولارٍ في عام 2018م، ويتوقع ازدياد حجم المعونات المقدمة للدول العربية خلال عام 2020.

2- 1 -4 مؤشر توفر الغذاء:

يقيس مؤشر توفر الغذاء كفاية الإمدادات الغذائية الوطنية، وخطر انقطاع الإمدادات، والقدرة الوطنية على توزيع الأغذية، وجهود البحث لتوسيع الإنتاج الزراعي والغذائي. يتم قياس التوافر عبر خمسة مؤشراتٍ هي كفاية إمدادات الغذاء، والإنفاق العام على البحوث الزراعية والتطوير (R & D)، والبنية التحتية الزراعية، وتقلب الإنتاج الزراعي، و مخاطر عدم الاستقرار السياسي.

وفي عام 2020 قدر متوسط مؤشر توفر الغذاء في الوطن العربي - ممثلا بأربع عشرة دولةً - بنحو (55.8) درجةٍ، وهو يقل عن المتوسط العالمي المقدر بنحو (57.3) درجةٍ. وعلى المستويات القطرية في الوطن العربي تراوحت قيمة المؤشر بين (75) درجةً و (60) درجةً في مصر والسعودية وقطر والكويت والإمارات وسلطنة عمان، وبين (57) درجةً و (50) درجةً في البحرين، وتونس، والجزائر، والمغرب. بينما تراوحت بين (48) درجةً و (28) درجةً في الأردن وسوريا والسودان واليمن، جدول (2- 8). وفيما بين عامي 2019 و2020 انخفض المؤشر على المستوى العربي، بينما ارتفع على المستوى العالمي. وتوضح بيانات جدول (2-9) مؤشرات الأمن الغذائي على المستويين العربي والعالمي خلال عامي 2019 و2020.

جدول (2- 8): درجات مؤشر توفر الغذاء في الدول العربية خلال عامي 2019 -2020 (0 - 100)

الدول	2019	2020	التغيير بين عامي 2019 - 2020 (درجة)
مصر	74.3	75.2	0.9
المملكة العربية السعودية	70.7	73	2.3
دولة قطر	69.5	70.7	1.2
الكويت	60.0	68.3	8.3
الإمارات العربية المتحدة	66.8	66.5	0.3 -
سلطنة عمان	63.9	59.1	4.8 -
البحرين	56.2	56.8	0.6
تونس	59.6	56.7	2.9 -
الجزائر	59.0	55.7	3.3 -
المغرب	51.9	51.4	0.5 -
الأردن	51.7	48.2	3.5 -
سوريا	42.4	41.3	1.1 -
السودان	37.5	30.8	6.7 -
اليمن	27.3	27.5	0.2
الوطن العربي	56.5	55.8	0.7 -
العالم	56.85	57.32	0.5

المصدر: حسبت من (Economist intelligence Unit https://foodsecurityindex.eiu.com/country)

جدول (2 - 9): مؤشرات الأمن الغذائي على المستويين العربي والعالمي خلال عامي 2019 و 2020م

المؤشر	الوطن العربي		العالم	
	2019	2020	2019	2020
المؤشر العام	61.4	60.4	60.9	59.4
توفر الغذاء	56.5	55.8	56.7	57.3
إمكانات الحصول على الغذاء	67.6	66.9	66.8	65.9
أمان وسلامة الغذاء	68.0	69.5	68.0	67.6
الموارد الطبيعية والقدرة على الصمود	50.9	42.1	50.8	49.1

المصدر: حسبت من (Economist intelligence Unit https://foodsecurityindex.eiu.com/country)

2-2: إمكانات الحصول على الغذاء:

تمثل إمكانية الحصول على الغذاء جانب الطلب، وتقاس بقدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم من السلع الغذائية وفق إمكاناتهم المادية والعوامل المؤثرة في حصولهم عليها. وترتكز أهمية هذا المحور على حقيقة أن إتاحة الغذاء تعد شرطاً ضرورياً ولكنه غير كافٍ لتحقيق الأمن الغذائي، ولذلك يزداد الاهتمام بدراسة وتحليل العوامل المؤثرة في إمكانات الحصول على الغذاء مثل دخول الأفراد، وأسعار السلع الغذائية، والنمو السكاني ونمو إنتاج الغذاء، وتوفر شبكات الأمان الاجتماعي.

ويقيس مؤشر إمكانات الحصول على الغذاء قدرة المستهلكين على شراء الغذاء، وتعرضهم لصدمات الأسعار، ووجود برامج وسياسات لدعمهم عند حدوث الصدمات. ويتم حساب هذا المؤشر عبر ستة مؤشراتٍ فرعيةٍ هي: استهلاك الغذاء كنسبة من إجمالي إنفاق الأسرة، ونسبة السكان الذين يعيشون تحت أو بالقرب من خط الفقر العالمي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والتعريفة الجمركية على الواردات الزراعية، وبرامج شبكات الأمان الغذائي، وإمكانات وصول المزارعين للتمويل.

وكما هو موضح بجدول (2 – 9)، فإن قيمة مؤشر إمكانات الحصول على الغذاء في الوطن العربي قدرت بنحو (67) درجةً في عام 2020، مقارنة بنحو (66) درجةً على المستوى العالمي. وقد تراجعت قيمة المؤشر بين عامي 2019 و2020م على المستويين العربي والعالمي. وكما يوضح شكل (2 -6) أن قيمة المؤشر تراوحت في عام 2020 بين (89) درجةً و (80) درجةً في سلطنة عمان، والكويت، والبحرين، وقطر، والسعودية. وتراوحت بين (79) درجةً و (69) درجةً في الجزائر، والأردن والمغرب، والإمارات، وتونس. وفي مستوياتها المنخفضة بلغت قيمة المؤشر نحو (52) درجةً في مصر، و (40) درجةً في اليمن، في حين قدرت قيمة المؤشر بنحو (29) درجةً و (28) درجةً في سوريا و السودان على الترتيب.

2-2-1 مستويات دخول الأفراد:

تتأثر كميات وأنواع سلع سلة الغذاء في الوطن العربي بمستويات الدخول بصفة أساسية ، بجانب تأثرها بعوامل أخرى. وتشير إحصاءات البنك الدولي لعام 2020 م إلى أن معدل النمو السنوي لمتوسط دخل الفرد في الوطن العربي خلال الفترة (2015 – 2020) كان سالباً، حيث قد بنحو (- 0.8%) مقارنة بنحو (0.8%) على المستوى العالمي خلال ذات الفترة، جدول (2-10)، الأمر الذي يشير إلى التراجع النسبي في مستويات الدخول بالدول العربية خلال السنوات القليلة الماضية ، والذي يرتبط بشكل مباشر بالمتغيرات التي أثرت على حركة النمو الاقتصادي والتبادل التجاري بالوطن العربي والعالم.

ووفقاً لموجز سياسات الأمم المتحدة (2020)، قدر تراجع عائدات النفط والغاز في المنطقة العربية من 329 مليار دولارٍ في عام 2019 إلى 197 مليار دولارٍ في عام 2020، بنحو (40٪). كما قدر تراجع المنتجات الزراعية والغذائية بنسبة (6٪) والمنسوجات والملابس بنسبة (5٪)، وتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (45%).

جدول (2- 10): معدل النمو السنوي لمتوسط دخل الفرد في الوطن العربي والعالم (%)

	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الوطن العربي	0.94	1.21	0.90 -	0.29	0.24 -	6.18 -
العالم	1.97	1.62	2.22	2.11	1.48	4.40 -

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي 2021.

وتتفاوت مستويات دخول الأفراد في الدول العربية، حيث تعد مستويات دخول الأفراد في دول مجلس التعاون الخليجي مرتفعة نسبياً بمتوسط شهري للفرد يقدر بنحو (1959) دولارٍ. وقدر المتوسط العام لدخل الفرد الشهري في الوطن العربي في عام 2020 بنحو (5.9) ألف دولارٍ، جدول (2- 11).

شكل (2 – 6): مؤشر إمكانات الحصول على الغذاء في الوطن العربي والعالم عام 2020م

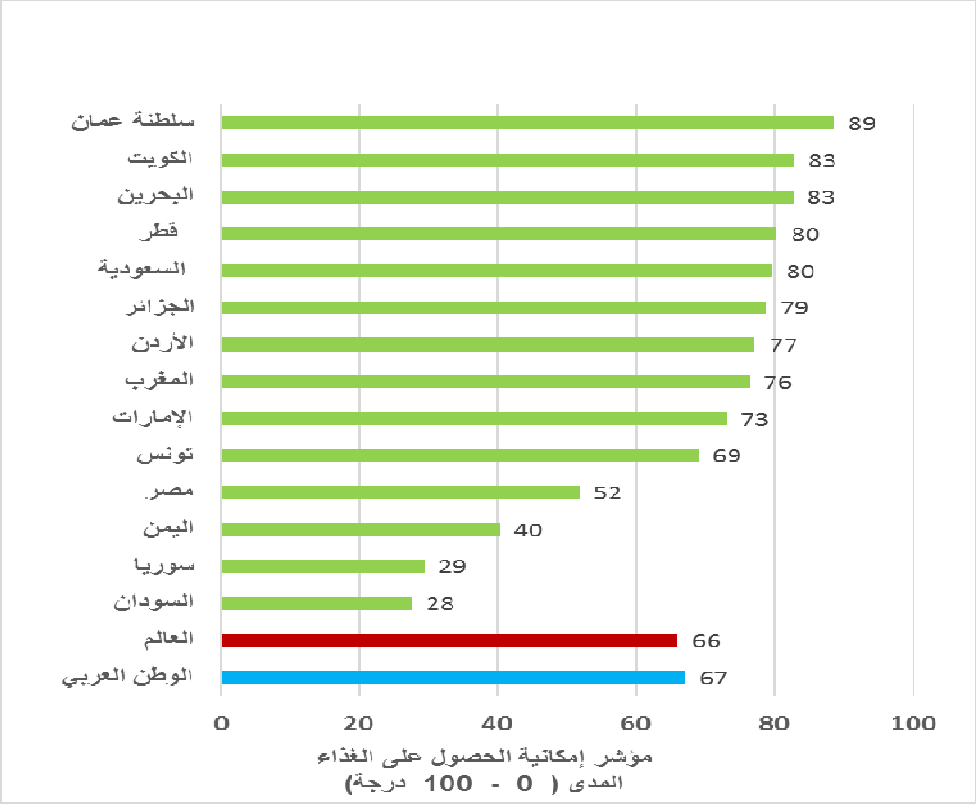

المصدر: حسبت من (Economist intelligence Unit https://foodsecurityindex.eiu.com/country)

جدول (2-11): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولارٍ)

الدول	2019	2020
الأردن	4.45	4.61
الإمارات	46.33	49.08
البحرين	24.60	25.29
تونس	3.29	3.17
الجزائر	4.19	4.25
جزر القمر	1.44	1.48
جيبوتي	3.26	3.71
السعودية	23.78	24.99
السودان	1.02	0.47
سوريا	0.92	0.93
الصومال	0.10	0.10
العراق	5.18	5.21
عمان	15.17	15.10
فلسطين	3.09	3.09
قطر	63.35	63.91
الكويت	31.06	31.48
لبنان	7.88	7.98
ليبيا	5.18	5.26
مصر	2.54	2.40
المغرب	3.08	3.07
موريتانيا	1.30	1.30
اليمن	0.85	0.82
الوطن العربي	6.00	5.90
العالم	10.47	10.39

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة.

2-2-2: نصيب الفرد من الناتج الزراعي ومعدل النمو السنوي:

يتفاوت نصيب الفرد من الناتج الزراعي من دولة عربية إلى أخرى، حيث بلغ أقصاه في السعودية بنحو (568) دولاراً للفرد عام 2020م، وأدناه في جيبوتي بنحو (35.7) دولاراً للفرد، كما هو موضح بجدول (2 -12). فيما بلغ متوسط نصيب الفرد الزراعي على مستوى الوطن العربي نحو (306.1) دولارٍ للفرد في عام 2020م مقارنةً بنحو (416.8) دولارٍ للفرد على المستوى العالمي.

جدول (2 -12): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي خلال الفترة 2015-2020م (بالأسعار الجارية)

	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الأردن	145.2	214.7	231.1	208.66	325.7	368.6
الإمارات	289.9	303.8	310.6	315.09	330.8	340.9
البحرين	70.1	73.5	77.0	69.38	83.1	86.4
تونس	382.5	303.1	311.8	363.12	235.6	201.5
الجزائر	493.4	478.8	492.9	487.55	477.1	475.5
جزر القمر	249.3	242.9	444.4	462.20	235.0	283.2
جيبوتي	33.8	35.5	38.4	38.54	34.5	35.7
السعودية	553.2	545.6	622.8	519.16	550.3	568.1
السودان	797.9	463.2	271.4	247.67	616.8	473.0
سوريا	75.7	60.1	74.4	199.39	70.9	70.6
الصومال	61.9	63.0	65.5	54.73	63.5	64.6
العراق	195.0	178.5	170.9	140.22	181.3	174.1
عمان	265.1	335.3	354.8	367.92	318.9	345.9
فلسطين	89.4	93.5	82.9	246.79	88.6	86.6
قطر	106.0	112.7	121.8	120.69	113.5	118.2
الكويت	234.6	211.4	218.5	149.33	221.5	216.7
لبنان	308.2	373.3	302.5	370.52	328.0	326.3
ليبيا	141.9	118.3	128.8	41.39	129.7	125.8
مصر	393.1	374.7	232.8	280.17	333.5	285.4
المغرب	429.7	457.8	399.5	400.44	429.0	419.9
موريتانيا	323.6	327.9	258.6	320.76	303.4	283.9
اليمن	170.9	167.8	158.3	152.58	165.7	161.9
الوطن العربي	373.9	336.3	286.7	291.09	332.3	306.1
العالم	402.2	403.4	424.6	445.00	410.1	416.8

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة.

2-2-3: أسعار السلع الغذائية:

تؤثر أسعار السلع الغذائية وتقلباتها تأثير مباشراً على إمكانية الدول لإتاحة هذه السلع لمواطنيها، وكذلك على قدرة مواطنيها على الحصول عليها بالكمية والجودة المطلوبتين، وبخاصة الأسعار العالمية لسلع الحبوب والزيوت والسكر والمنتجات الحيوانية. وتوضح بيانات جدول (2-13) الاتجاه التصاعدي للأسعار العالمية للسلع الغذائية الرئيسية، وبخاصة بين عامي 2019 -2020. وقد انعكست هذه التطورات على أسعار السلع الغذائية بالدول العربية.

جدول (2 -13): تطور الأسعار العالمية للسلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة 2015 – 2020م

	2015	2016	2017	2018	2019	2020
لحوم البقر CIF (دولار / طن)	4550	4060	4380	4190	4760	4660
الذرة الشامية، FOB (دولار/ طن)	172.4	171.8	160.2	172.3	170.7	180.5
الأرز، FOB (دولار / طن)	386	396.16	398.91	420.66	418	496.75
سمك السلمون الطازج (دولار/ طن)	5320	7170	7420	7540	6940	6110
سكر مكرر FOB (دولار/ طن)	302.175	406.35	360.225	282.375	286.65	288.9
القمح FOB (دولار / طن)	228.7	195.9	199	234.8	223.8	242.1
زيت الفول السوداني، CIF (دولار/ طن)	1377.95	1380.63	1460.79	1446.04	1407.37	-
زيت فول الصويا (دولار / طن)	755.63	814.99	850.39	789.11	765.44	837.47
زيت عباد الشمس FOB (دولار/ طن)	888.47	867.32	817.88	765.49	741.1	824.07

المصدر: موقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) على الشبكة الدولية.

الأسعار القياسية للسلع الغذائية الرئيسية:

وتوضح بيانات جدول (2 -14)، ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الدول العربية، خلال الفترة (2016 – 2020) مقارنةً بسنة الأساس (2015). ويتضح من تلك البيانات الاتجاه التصاعدي للأرقام القياسية خلال تلك الفترة، وارتفاعها الكبير في عامي 2018 و2109، وبخاصة في دول السودان ومصر ولبنان وتونس، والجزائر وموريتانيا والأردن.

جدول (2-14) الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في الدول العربية خلال الفترة (2016 – 2020)
(2015 = 100%)

الدول	2016	2017	2018	2019	2020
فلسطين	110.7	111	110.8	112.5	111.7
المغرب	108	108.8	110.7	111.1	111.9
الإمارات	111.1	113.3	116.8	114.5	112.1
قطر	115.4	115.9	116.2	115.4	112.4
عمان	110.6	112.4	113.4	113.5	112.5
البحرين	113.6	115.2	117.6	118.8	116
العراق	119.2	119.4	119.9	119.6	120.1
السعودية	119	118	120.9	118.4	122.5
جيبوتي	115.6	116.2	116.4	120.3	125.6
الكويت	121.9	124.6	125.2	126.6	125.8
الأردن	115.5	119.3	124.7	125.6	126
موريتانيا	125.2	128.1	132	135	138.2
الجزائر	134.8	142.4	148.5	151.4	155
تونس	128.8	135.6	145.5	155.3	164.1
لبنان	114.1	119	126.2	130	240.4
مصر	178.4	231.1	264.4	288.6	303.1
السودان	411.9	545.2	890.2	1344.2	1235

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة موقع المنظمة على الشبكة الدولية 2021م.

2-2-3: معدلات نمو السكان والإنتاج الغذائي:

تعتبر معدلات النمو السكاني في الوطن العربي مرتفعة مقارنة بالمستوى العالمي؛ إذ تقدر أعداد سكان الوطن العربي في عام 2020 بحوالي (436.1) مليون نسمةٍ، يشكلون حوالي (5.6%) من سكان العالم. وقدر معدل النمو السكاني في الوطن العربي خلال (2010 – 2020) بنحو (1.9%)، مقابل (1.1 %) على المستوى العالمي خلال ذات الفترة. ويؤثر نمو السكان في إمكانية الحصول على الغذاء عن طريق تأثيره في الطلب على السلع الغذائية. ففي ظل محدودية المعروض من تلك السلع، فإن زيادة أعداد السكان تعني زيادة في الطلب، وبخاصة على السلع الغذائية الرئيسية، ومن ثم على الأسعار وإمكانية حصول المستهلك عليها.

أما نمو الإنتاج الغذائي فيعني زيادة المتاح من السلع الغذائية المنتجة في الوطن العربي، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على إمكانية الحصول على الغذاء، وتشير إحصاءات المنظمة إلى استمرار التطور الإيجابي للرقم القياسي لقيمة الإنتاج الزراعي اتساقاً مع التطورات التي يشهدها إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في المنطقة العربية. ويوضح شكل (2 -7) أن نمو الغذاء في كلٍ من الوطن العربي والعالم يفوق معدل نمو السكان، غير أنه يشهد بصفة عامة تذبذباً واضحاً، وأنه تراجع خلال السنوات الأخيرة وكان سالباً في عام 2020.

شكل (2 -7): **معدلات نمو السكان والإنتاج الغذائي في الوطن العربي والعالم**

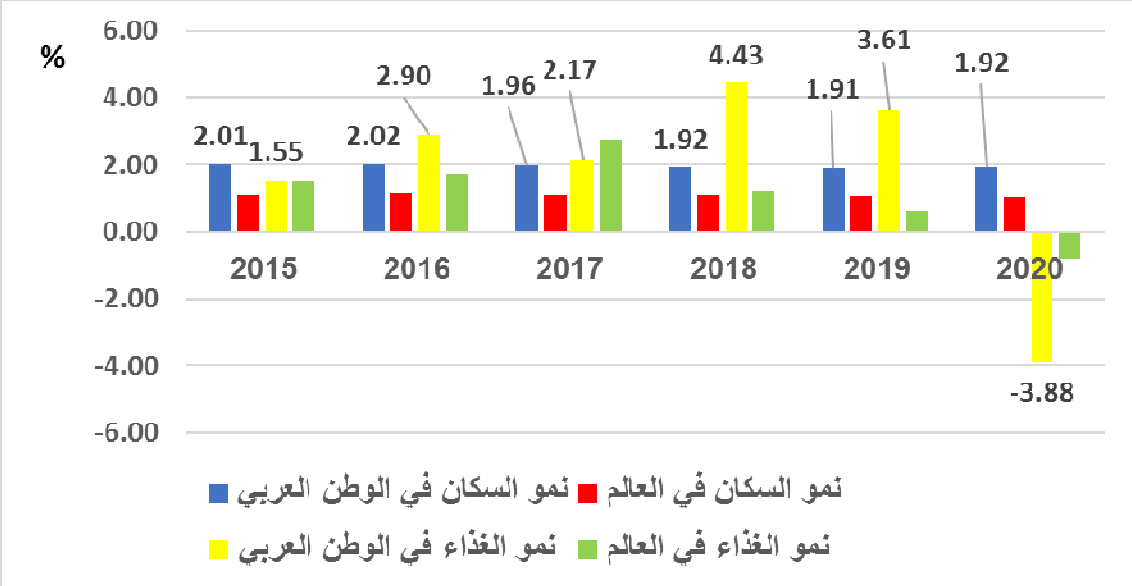

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية أعداد متفرقة. ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة موقع المنظمة على الشبكة الدولية 2021م.

2- 3: الاستفادة من الغذاء:

يمثل محور الاستفادة من الغذاء الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للأمن الغذائي والتغذوي على مستوى الأسرة. وترتبط تلك الجوانب بالمعرفة والعادات الغذائية، على افتراض أن الطعام المغذي متوفر للأسرة، ويمكنها الوصول إليه، ومن ثم تحدد الأسرة نوع الطعام الذي يجب شراؤه وكيفية تحضيره

وكذلك كيفية استهلاكه وتوزيعه داخل الأسرة. كما يمثل المحور -أيضاً- الاستخدام البيولوجي الذي يتعلق بقدرة جسم الإنسان على تناول الطعام وتحويله والاستفادة منه. ويتطلب الاستخدام الآمن والمغذي للطعام توفر بيئة مادية صحية، ومرافق صحية مناسبة، ومياه صالحة للشرب، بالإضافة إلى الفهم والوعي بالرعاية الصحية المناسبة، وإعداد الطعام، وعمليات التخزين.

ويقيس مؤشر "الاستفادة" من الغذاء التنوع والجودة التغذوية للوجبات الغذائية المتوسطة، وكذلك سلامة الغذاء. ويتم قياس مؤشر جودة الأغذية وسلامتها عبر خمسة مؤشراتٍ فرعيةٍ هي: تنويع النظام الغذائي، الالتزام الحكومي بتحسين الأوضاع التغذوية، وتوافر المغذيات الصغرى، وجودة البروتين، وسلامة الغذاء. ووفقاً لمكونات مؤشر الأمن الغذائي العالمي لوحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU) عام 2020، فإن مؤشر سلامة الغذاء للوطن العربي الذي قدر بنحو (69.5) يفوق نظيره على المستوى العالمي الذي قدر بنحو (67.6) درجة.

ويتضح من شكل (2- 8) أن درجات المؤشر تراوحت- في مستوياتها العليا- بين نحو (89) درجةً و (77) درجةً في دول مجلس التعاون الست، وبلغت قيمة المؤشر (71) درجةً و (67.4) درجةٍ في تونس والمغرب على الترتيب، في حين تقل قيمة المؤشر عن المتوسطين العربي والعالمي في باقي الدول العربية، حيث بلغت أدناها في سوريا والسودان واليمن بنحو (55.6)، (52.7) و (36.9) درجةٍ على الترتيب.

شكل (2- 8): مؤشر جودة وسلامة الغذاء في الدول العربية والعالم عام 2020م

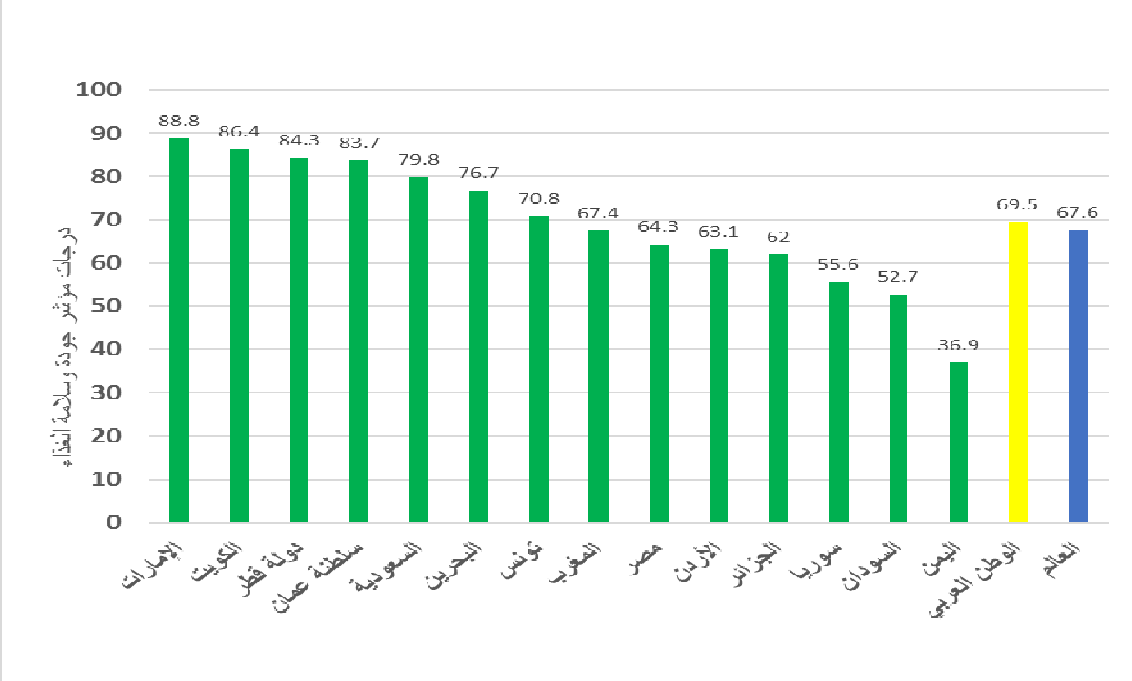

المصدر: حسبت من Economist intelligence Unit https://foodsecurityindex.eiu.com/country) 2020

وتشمل المؤشرات التي يتم تناولها في هذا المحور الجوانب المتعلقة بالنوعية والمواصفات التي تضمن سلامة الغذاء، والأوضاع الصحية وحالات نقص التغذية التي ترتبط بإمكانية الاستفادة من مختلف السلع الغذائية، ونقص التغذية والفجوة الغذائية. واستعرض هذا الجزء من التقرير تطور أوضاع استهلاك السلع الغذائية، وتطور الفجوة الغذائية، وحالات نقص التغذية ومعدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي خلال الفترة (2015 - 2020 م).

2 -3 -1: نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك:

يمكن تحليل بيانات استهلاك السلع الغذائية للتعرف على طبيعة ونمط الاستهلاك في الدول العربية. ويتأثر استهلاك الغذاء ونصيب الفرد منه بعدة عوامل من أهمها فيما يتصل بالاستفادة من الغذاء: تطورات العادات التغذوية والوعي التغذوي، والوضع الصحي للمستهلك. ويتمثل المتاح للاستهلاك في الإنتاج المحلي من السلع الغذائية مضافاً إليه كمية الواردات ناقصاً كمية الصادرات منها في فترة زمنية معينة. ويتفاوت نصيب الفرد من مختلف السلع الغذائية فيما بين الدول العربية. وتوضح بيانات جدول (2 – 15) أن إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي قدر بنحو (352.9) مليون طنٍ في عام 2020 مقارنةً بنحو (346.4) مليون طنٍ في عام 2019. وتساهم السلع النباتية وبخاصة الحبوب بالنصيب الأكبر من المتاح للاستهلاك، وهي تشكل المصدر الأساسي للغذاء في الوطن العربي. وكما هو موضح بالجدول فقد ساهم المتاح للاستهلاك من السلع النباتية بنحو (83.52 %) من إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية عام 2020، بينما بلغت نسبة مساهمة المنتجات الحيوانية والأسماك نحو (16.48 %).

تشكل نسبة كمية المتاح للاستهلاك من مجموعة الحبوب نحو (41.51) من إجمالي المتاح للاستهلاك في الوطن العربي من السلع الغذائية الرئيسية لعام 2020، وتمثل مساهمة كلٍ من حاصلات الخضر والفاكهة والألبان ومنتجاتها نحو (17%) و (12%) و(10.3 %) على الترتيب، وتتراوح النسبة بين (90.%) و(5.3%) لباقي السلع الغذائية.

جدول (2 -15): المتاح من الاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة (2018 - 2020) (مليون طنٍ)

	2018	2019	2020	النسبة من إجمالي المتاح للاستهلاك لعام 2020 (%)	معدل التغيير بين عامي2019 -2020 (%)
الحبوب	137.2	143.3	146.5	41.5	2.2
الدرنات	14.4	18.4	18.7	5.3	1.6
السكر	17.4	12	12.2	3.5	1.7
البقوليات	3	4	4.3	1.2	7.5
الزيوت النباتية	6.6	10.2	10.9	3.1	6.9
الخضر	55	58.8	59.9	17	1.9
الفاكهة	34.7	41.6	42.4	12	1.9
الأسماك	5.6	5.3	5.4	1.5	1.9
البيض	2.9	3	3.2	0.9	6.7
الألبان ومنتجاتها	30.2	37.2	36.3	10.3	-2.4
اللحوم الحمراء	6.2	5.4	5.6	1.6	3.7
لحوم الدواجن	7.4	7.3	7.6	2.2	4.1
الجملة	320.4	346.4	352.9	100	1.9

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة.

ويوفر المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي كميات مقدرة من السعرات الحرارية للمستهلك، قدر متوسطها العام في الوطن العربي في عام 2020 بنحو (2916) كيلو كالوري/الفرد/اليوم، وعلى الرغم من أن هذا المتوسط يقترب من مستوى المتوسط العالمي (2977) كيلو كالوري/الفرد/اليوم، إلا أن هناك تبايناً واضحاً في متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية بين الدول العربية. ففي الوقت الذي يزيد فيه المتوسط عن نظيره العالمي في دول تونس و الجزائر والكويت والمغرب والسعودية ومصر وليبيا وسلطنة عمان- حيث يتراوح المتوسط بين (3505) و (2928)- فإن المتوسط يتراوح بين (2873) و(1954) في باقي الدول العربية المبينة بجدول (2 - 16) ، وفيها يقل المتوسط عن نظيره العربي والعالمي.

مشرق، مغرب

جدول (2- 16): إمدادات الطاقة في الدول العربية (كيلوكالوري / للفرد / اليوم)

الدول	2015	2016	2017	2018	*2019	*2020
تونس	3454	3451	3457	3491	3499	3508
الجزائر	3417	3443	3383	3382	3493	3442
الكويت	3466	3440	3444	3447	3449	3438
المغرب	3384	3421	3366	3409	3365	3377
السعودية	3291	3312	3299	3308	3302	3316
مصر	3388	3336	3344	3298	3307	3277
ليبيا	3125	3132	3116	3130	3141	3137
سلطنة عمان	2948	2886	2936	2946	2951	2928
موريتانيا	2878	2850	2854	2891	2875	2873
لبنان	2930	2921	2892	2851	2870	2833
جيبوتي	2764	2746	2760	2790	2795	2819
سوريا	2889	2820	2750	2778	2760	2682
العراق	2532	2539	2588	2613	2615	2616
السودان	2589	2579	2549	2599	2581	2575
الأردن	2842	2786	2739	2606	2529	2484
جزر القمر	2299	2332	2331	2314	2285	2307
اليمن	2032	1936	1991	2009	2019	1954
متوسط الدول العربية	2955	2937	2929	2933	2932	2916
العالم	2913	2925	2944	2954	2963	2977

(*): تقديرات المنظمة.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة وقاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية.

أما إمدادات الغذاء اليومية من البروتين فيقل متوسطها العام في الدول العربية عن نظيره العالمي كما هو موضح بجدول (2- 17). فبالنسبة لإمدادات البروتين في الوطن العربي فيقدر متوسطها في اليوم في عام 2020 بنحو (78.9) جرامٍ للفرد في اليوم مقارنةً بنحو (84.1) جرامٍ للفرد في اليوم على المستوى العالمي. وتوضح إحصاءات المنظمة أن البروتين النباتي يشكل المصدر الأساسي لإمدادات

البروتين في الدول العربية. وهناك نحو تسع دولٍ عربيةٍ يزيد فيها متوسط الإمدادات اليومية للفرد من البروتين عن المتوسطين العربي والعالمي، وهي : الكويت، والمغرب، وتونس، ومصر، والجزائر، والسعودية، وسلطنة عمان، وليبيا، وموريتانيا. وكما هو الحال بالنسبة لمتوسط إمدادات الغذاء اليومية من البروتين، فإن المتوسط العربي لإمدادات الدهون يقل عن نظيره العالمي.

جدول (2 -17): الإمدادات الغذائية من البروتين والدهون في الدول العربية (جم / للفرد / اليوم)

الدول	2015	2016	2017	2018	* 2019	* 2020
إمداد البروتين (جم / للفرد / اليوم)						
الكويت	101.3	99.9	100.4	100.5	101.0	100.5
المغرب	99.7	99.9	99.8	101.3	99.2	100.4
تونس	100.3	100.9	100.1	99.6	100.8	100.2
مصر	98.7	96.5	98.4	97.2	95.5	95.5
الجزائر	91.2	90.1	88.6	90.3	90.8	89.8
السعودية	91.6	91.7	88.6	86.6	89.6	87.2
سلطنة عمان	86.4	83.9	85.5	85.2	84.7	84.0
ليبيا	83.1	84.2	80.4	84.5	83.2	48.6
موريتانيا	82.5	82.2	80.8	82.7	83.9	84.5
السودان	74.1	73.8	74.2	75.1	75.9	75.6
لبنان	70.7	70.5	69.5	70.4	71.4	70.4
سوريا	73.6	70.8	68.4	71.6	74.1	69.9
جيبوتي	71.1	69.5	69.6	68.3	65.9	67.1
العراق	61.1	61.8	65.6	65.7	64.8	65.5
الأردن	72.7	72.5	69.8	67.1	63.7	63.1
جزر القمر	54.5	56.0	56.2	53.6	57.6	56.6
اليمن	53.8	50.7	51.4	51.7	53.3	49.7
متوسط الدول العربية	80.4	79.7	79.3	79.5	79.7	78.9
العالم	81.5	82.1	83.0	83.4	83.2	84.1
إمداد الدهون (جم / للفرد / اليوم)						
الكويت	106.7	106.3	106.5	110.9	110.6	111.3
السعودية	105.4	108.1	105.5	105.5	105.6	104.2
ليبيا	88.9	87.1	90.2	98.8	95.7	102.9
تونس	96.8	94.3	97.1	101.5	100.6	102.4
سوريا	105.0	101.1	100.2	99.5	97.1	95.9
الأردن	93.4	90.0	89.8	92.8	97.5	95.6
الجزائر	93.8	101.0	97.1	87.3	98.1	93.7
لبنان	90.0	89.7	88.9	94.6	90.7	90.9
سلطنة عمان	75.0	77.0	77.9	81.6	79.3	80.3
المغرب	66.4	69.1	68.2	71.6	72.1	72.3
موريتانيا	68.5	67.2	69.5	68.1	71.0	69.3
السودان	65.2	68.1	62.3	68.2	68.4	67.3
العراق	73.1	73.0	71.2	67.9	66.4	66.3
جيبوتي	65.3	61.9	63.0	64.7	62.2	62.4
مصر	58.1	57.5	57.8	59.1	59.2	59.3

جزر القمر	61.6	62.8	62.7	60.2	58.7	58.7
اليمن	38.7	37.5	37.8	40.7	38.0	37.1
متوسط الدول العربية	79.5	79.5	79.2	80.7	80.7	80.6
متوسط العالم	83.7	84.7	85.6	87.3	88.0	88.9

(*): تقديرات المنظمة. المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة وقاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، موقع المنظمة على الشبكة الدولية.

وتوضح بيانات جدول (2 -18) متوسط نصيب الفرد من السلع الغذائية في الوطن العربي مقارنةً بالمستوى العالمي. ومنه يتضح أن متوسط نصيب الفرد من المنتجات الحيوانية والسمكية في المنطقة العربية يقل عن نظيره العالمي، وأن المتوسط شهد استقراراً بين العامين في الوطن العربي لجميع السلع عدا الألبان ومنتجاتها التي تراجع متوسط نصيب الفرد منها بنحو (3.6%).

جدول (2-18): متوسط نصيب الفرد من المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية للفترة (2019 -2020 كغم/سنة)

	2019	2020	المتوسط العالمي 2020
الحبوب	333.2	335.9	150.2
الدرنات	42.88	42.8	-
السكر	27.94	28	21.9
البقوليات	9.29	9.7	-
زيوت نباتية	23.66	25	22.7
الخضر	136.64	137.3	138.0
الفاكهة	96.67	97.1	75.0
الأسماك	12.22	12.4	19.8
البيض	6.93	7.3	-
اللبن	86.49	83.3	116.1
اللحوم الحمراء	12.61	12.8	-
اللحوم البيضاء	17.05	17.4	-
إجمالي اللحوم	29.66	30.2	43.0

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، 2019، ومنظمة التغذية والزراعة للأمم المتحدة (Food outlook, 2021).

2-3-2: نقص التغذية:

تقدر أعداد ناقصي التغذية في العالم بنحو (925) مليون شخصٍ في عام 2020 م. وفي الدول العربية ترتبط حالات نقص التغذية بالكثير من العوامل التي أثرت على الأوضاع التغذوية مثل ارتفاع الأسعار والكوارث الطبيعية وعدم الاستقرار. وفي السنوات الأخيرة تزايدت ظاهرة الجوع ونقص التغذية في العديد من الدول العربية التي شهدت حالات من عدم الاستقرار، والظروف الطبيعية غير الملائمة، وانتشار موجات الجفاف وزيادة التصحر. ويمكن رصد نقص التغذية في الوطن العربي من خلال معدلات سوء التغذية ونقص الوزن بين الأطفال المواليد وفقاً لإحصاءات المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء، كما هو موضح بالجدول (2 - 19).

جدول (2- 19): نقص التغذية ومؤ□ر الجوع في بعض الدول العربية (2013 -2020م)

الدول	نسبة السكان ناقصي التغذية (%)		مؤشر الجوع (0 - 100)	
	2011 -2013	2018 -2020	2012	2020
الأردن	8.5	9.5	8.5	8.3
الإمارات	-	-	<5	<5
البحرين	-	-	<5	<5
تونس	3.1	3.0	7.0	6.0
الجزائر	3.3	<2.5	8.9	6.9
جيبوتي	20.8	16.2	35.4	27.4
السعودية	5.4	3.9	8.2	6.8
السودان	13.4	12.3	29.8	25.1
سوريا	-	-	*42.3	*42.3
الصومال	79.7	59.5	65.1	50.8
العراق	37.1	37.5	27.5	22.8
سلطنة عمان	7.3	8.2	11.6	12.6
قطر	-	-	-	-
جزر القمر	-	-	*42.3	*42.3
الكويت	<2.5	<2.5	<5	<5
لبنان	14.9	9.3	13.2	12.3
ليبيا	-	-	-	-
مصر	5.2	5.4	15.2	12.5
المغرب	4.9	4.2	9.6	8.8
موريتانيا	7.0	9.1	23.6	22.6
اليمن	33.3	45.4	38.8	38.4

(*) تقديرات المصدر.

المصدر: معهد بحوث سياسات الغذاء، مؤ□ر الجوع العالمي 2020.

ويتفاوت مدى انتشار نقص التغذية بين الدول العربية، حيث ترتفع نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية في الدول التي تعاني من النزاعات، حيث تقدر النسبة بنحو (27.7 %) في عام 2020، مقارنةً بنحو (5.4%) في الدول العربية الخالية من النزاعات. وفي السنوات الخمس الأخيرة، سجّلت مستويات الجوع في المنطقة العربية ارتفاعاً من أبرز أسبابه النزاعات، وهناك ارتباطاً قوياً بين مؤشّر نقص التغذية والنزاعات.

وتشير التوقعات للفترة الممتدة بين 2028 و 2030 إلى أن مجموعة الدول التي تعاني من نزاعات سيرتفع فيها معدل نقص التغذية إلى (30%)، مقابل ارتفاع بنحو (8.2%) في الدول التي ليس فيها نزاعات، وبالتالي سيزداد عدد الذين يعانون من نقص التغذية إلى (75.3) مليون شخصٍ. هذه التوقعات لا تأخذ في الاعتبار التداعيات الناجمة من جائحة كورونا وأثرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مجموعتي الدول، ما يعني أن التداعيات قد تكون أسوأ بكثير.

2-3-2-1 النظم الغذائية في المنطقة العربية:

النظم الغذائية والمستدامة هي تلك النظم التي توفر متطلبات الأمن الغذائي والتغذية للجميع بطريقة لا تؤثر سلباً على الموارد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية اللازمة لتوفير الأمن الغذائي والتغذية للأجيال القادمة. وهذا يعني أنها تلك النظم التي تضمن الاستدامة الاقتصادية، والاجتماعية، ولها تأثير إيجابي أو محايد على بيئة الموارد الطبيعية، وحماية واستدامة البيئة.

وفي المنطقة العربية هنالك عوامل **تؤثر** سلباً على النظم الغذائية، وتزيد من ضعفها، وهي: النمو السكاني، الهجرة، ندرة المياه، وخطر تغير المناخ. كما أن للتوسع الحضري المتزايد والتغيرات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية آثاراً مباشرة على التحول التدريجي في طريقة تناول الطعام في المنطقة العربية. وتشمل بعض أنماط الاستهلاك السائدة: الابتعاد عن الأنظمة الغذائية الصحية، والأنظمة الغذائية التقليدية والموسمية والأكثر تنوعاً والغنية بالحبوب الكاملة والفواكه والخضروات. وهذا يؤثر بشكلٍ كبيرٍ على طبيعة ونطاق وحجم مشاكل التغذية في المنطقة، بالإضافة إلى عبء الأمراض وعوامل الخطر المرتبطة بها.

2-3-2-2: الحصول على المياه النقية:

تؤدي المياه النقية وتعزيز خدمات الصرف الصحي والنظافة دوراً حيوياً في مواجهة الأمراض الناشئة. كما تؤكد الدعوات المتتالية التي تُطلقها المنظمات ذات العلاقة على أهمية توفير المياه النقية وتعزيز خدمات الصرف الصحي والنظافة العامة. وتبذل الدول العربية المزيد من الجهود لتطوير برامج مستدامة لمراقبة جودة المياه، والحد من المخاطر البيئية المتصلة بالمياه النقية والصرف الصحي وتلوث الهواء، والغذاء. وفي الوقت الراهن تواجه فئات عديدة من السكان في الدول العربية التي شهدت حالات من عدم الاستقرار أو النزاعات صعوبات في الحصول على مياه الشرب النقية.

2-3-2-3: الفجوة الغذائية ومعدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية:

تتأثر قيمة وكمية الفجوة من السلع الغذائية بالتطورات في إنتاج وأسعار وتجارة السلع الغذائية. وفيما بين عامي 2019 -2020 تأثرت التجارة الخارجية للسلع الغذائية في الوطن بالإجراءات التجارية التي صاحبت تفشي فيروس كرونا 2019م بما في ذلك تصاعد أسعار الأغذية العالمية. وعلى مستوى الوطن العربي أدت الزيادات التي شهدها إنتاج العديد من السلع الغذائية بين عامي 2019 و2020 وبطء حركة التجارة الدولية إلى تقليل حجم واردات الغذاء. وعلى الرغم من انخفاض حجم الواردات عامي 2019 و 2020م إلا أن قيمة فجوة السلع الرئيسية شهدت ارتفاعا طفيفاً من نحو (34.2) مليار دولارٍ إلى (35.3) مليار دولارٍ، ويعود ذلك بصفة رئيسية لارتفاع الأسعار الذي شهدته العديد من السلع الغذائية الرئيسة بسبب جائحة كورونا، جدول (2- 18). وتوضح بيانات الجدول مساهمة مختلف السلع الغذائية في القيمة الإجمالية لسلع العجز عام 2020، والتي بلغت نحو (48.8 %) للحبوب،

و(18%) للحوم، و (11.2 %) للألبان ومنتجاتها ونحو (7.5 %) لكلٍ من السكر المكرر والزيوت النباتية. وساهمت تلك السلع السبع بنحو (93 %) من قيمة سلع العجز عام 2020، جدول (2-20). ويتضح من تلك البيانات النسبة العالية التي شكلتها محاصيل الحبوب في قيمة سلع العجز، في حين بلغت مساهمة المنتجات الحيوانية مجتمعة نحو (31.4 %) من قيمة سلع العجز، مما يستدعي بذل المزيد من الجهود لتضييق الفجوة في محاصيل الحبوب والبذور الزيتية عن طريق التوسع الرأسي في إنتاجها في القطاعين المروي والمطري، وتحسين نظم الإنتاج الحيواني لزيادة إنتاجية الوحدة الحيوانية من الألبان واللحوم.

جدول (2 - 20): مساهمة السلع الغذائية في قيمة الفجوة الغذائية عامي 2019 و2020م (مليار دولارٍ)

	2019	2020	المساهمة في قيمة سلع العجز عام 2020 (%)
الحبوب	21.79	20.75	48.85
القمح	8.96	9.04	25.57
البطاطس	0.31	0.28	0.7
البقوليات	0.87	1.01	2.4
الخضر	-0.15	-0.31	
الفاكهة	1.18	0.4	0.9
السكر(مكرر)	1.07	3.24	7.6
الزيوت النباتية	2.6	3.15	7.4
اللحوم	8.24	7.65	18.0
الأسماك	1.08	0.37	0.9
البيض	0.6	0.55	1.3
الألبان ومنتجاتها	5.53	4.76	11.2
بذور زيتية	0.6	0.32	0.8
قيمة الفائض	0.15	0.31	
قيمة سلع العجز	43.87	42.48	100.0
الجملة	43.72	42.17	100.0
قيمة التجارة البينية	9.48	6.84	
قيمة الفجوة	34.24	35.33	

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية أعداد متفرغة، وتقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي2019م.

2-3-2-4: معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية:

بلغ معدل الاكتفاء الذاتي العام من إجمالي المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية الرئيسية (60.7 %) في عام 2020م مقارنةً بنحو (61.8%) في عام 2019م. وتراوحت معدلات الاكتفاء الذاتي في عام 2020 في حدودها القصوى بين (99.3%) و (91.4 %) لسلع الفاكهة والخضر والأسماك والدرنات، وفي حدودها المتوسطة بين (65.5 %) و(79.4 %) لسلع البيض، والألبان، واللحوم الحمراء، ولحوم الدواجن.

وتراوحت المعدلات في حدودها الدنيا بين (23.8%) و (36.8%) لسلع الحبوب والسكر و البقوليات والزيوت النباتية، جدول (2 - 21). وشكل (2 – 9).

جدول (2 - 21) نسبة الاكتفاء الذاتي لأهم السلع الغذائية عامي 2019 و 2020م

السلع الغذائية	2019	2020
الحبوب	38.20	36.85
القمح	39.7	41.6
الدرنات	92.71	91.38
السكر	31.58	31.43
البقوليات	40.48	38.42
زيوت نباتية	24.80	23.83
الخضر	95.74	94.81
الفاكهة	95.84	95.58
الأسماك	99.35	99.34
البيض	81.51	79.41
الألبان	73.25	75.43
اللحوم الحمراء	76.31	73.77
لحوم الدواجن	66.48	65.54

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد (38).

شكل (2 - 8): معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية في الوطن العربي عام 2020 (%)

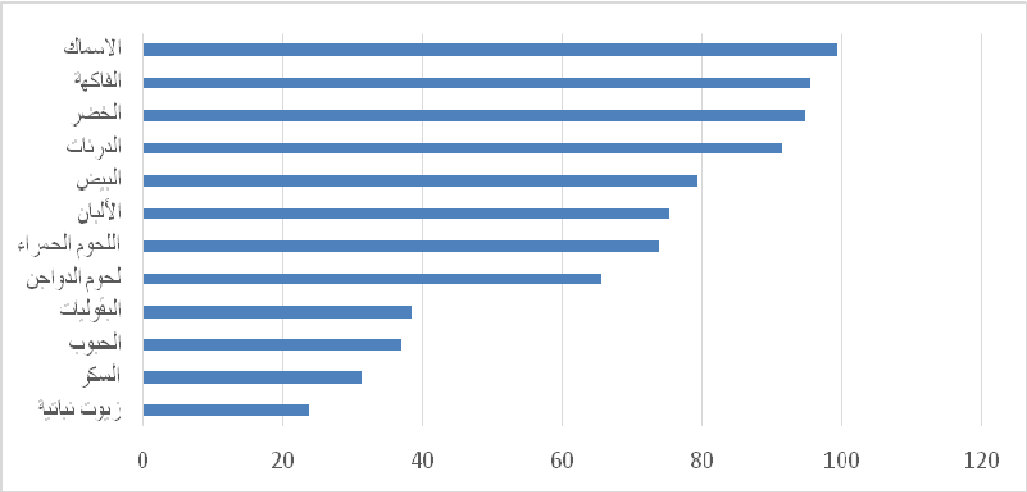

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد مختلفة.

الجزء الثالث: جهود تعزيز مسارات الأمن الغذائي العربي في الوطن العربي:

تولي الدول العربية اهتماماً خاصاً بقضية الأمن الغائي والتغذية لما لها من تأثيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية. وتقوم المنظمة بالتنسيق مع الدول العربية بإعداد وتنفيذ مختلف برامجها في إطار خططها السنوية. ويتم فيما يلي استعراض موجز لجهود كل من الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية الرامية لضمان استقرار وحوكمة الأمن الغذائي.

3-1: جهود تحقيق استقرار وحوكمة الأمن الغذائي بالدول العربية:

3-1-1: الجهود على المستويات القطرية:

يصف الاستقرار البعد الزمني للأمن الغذائي والتغذوي، ويتحقق استقرار الغذاء عندما يظل العرض على مستوى الأسرة ثابتاً خلال العام وعلى المدى الطويل. ويتطلب ذلك تقليل المخاطر الخارجية مثل: الكوارث الطبيعية، وتغير المناخ، وتقلب الأسعار، من خلال التدخلات العملية التي تعمل على تحسين قدرة الأسر على الصمود.

يعتمد استقرار الأمن الغذائي على الحفاظ على جميع ركائز الأمن الغذائي الثلاث في جميع الأوقات. وهذا يعني أولاً تقليل مخاطر نقص عرض الغذاء، وتمكين المستهلك من الحصول الدائم على الغذاء والاستفادة منه، والتصدي للعوامل الطبيعية السياسية والاقتصادية والبيئية غير الملائمة مثل تقلبات الطقس الموسمية وتقلبات الأسعار والعوامل السياسية والاقتصادية التي تؤثر على مسارات العرض والطلب. فاستدامة الأمن الغذائي تتطلب استقرار كلٍ من توافر الغذاء أو إنتاج الغذاء الكافي، والحصول على الغذاء والقدرة على شراء الغذاء، والاستفادة منه تغذوياً وصحياً.

ومن أهم العوامل التي تتسبب في عدم استقرار الأمن الغذائي الكوارث الطبيعية والجفاف بتأثيرهما على إنتاج المحاصيل وتوافر الغذاء. هذا بالإضافة إلى النزاعات الأهلية التي تقلل من فرص الحصول على الغذاء. كما يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار في الأسواق إلى ارتفاع أسعار الغذاء، ومن ثم إلى انعدام أمن غذائي مؤقت. ومن ضمن العوامل الأخرى التي يمكن أن تسبب انعدام الأمن الغذائي هي فقدان العمل أو الإنتاجية، فإن التغيرات المعاصرة في النظم الغذائية والأنماط الاستهلاكية تعتبر من العوامل المهمة التي تؤثر على استقرار الأمن الغذائي في محاوره الثلاثة. فتحول المستهلكين نحو نظام غذائي غنياً باللحوم والأسماك والدواجن ومنتجات الألبان يتطلب تغييرات في سلاسل الإمداد الغذائي، بما في ذلك تغيرات في التراكيب المحصولية والتوليفات الموردية، وعلاوة على ذلك، يعد الحد من فقد الطعام وهدره جزءًا من الحل، حيث تقدر كمية فاقد وهدر الغذاء في المتوسط بنحو (1.3) مليار طنٍ سنوياً على المستوى العالمي، وبنحو (86) مليون طنٍ على المستوى العربي.

ومن التحديات الأخرى أمام ضمان استقرار الأمن الغذائي تدهور التربة نتيجة للعديد من العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية، والتحول نحو تحويل محاصيل الغذاء مثل الذرة وقصب السكر إلى إنتاج الوقود الحيوي، وازدياد موجات الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. فعلى المستويين العربي والعالمي يعيش أكثر من نصف السكان في المدن. وهذا يشكل تحدياً آخر لاستقرار

الأمن الغذائي؛ إذ أن المستهلكين الحضر يعتمدون على القدرة على شراء الأغذية أكثر من القدرة على إنتاجها، وبالتالي فإن الأمن الغذائي لسكان الحضر ذوي الدخل المنخفض عرضة للتأثر سلباً وعدم الاستقرار بسبب الزيادات أو التغيرات غير المتوقعة في أسعار المواد الغذائية، ولا سيما في ظل ضعف أو عدم وجود شبكات أمان اجتماعية واقتصادية. علاوة على ذلك فإن زيادة الاعتماد على الواردات نتيجة لزيادة الدخول والزيادات السكانية بمعدلات أعلى من معدلات نمو إنتاج الغذاء يشكل تحدياً كبيراً لاستقرار الأمن الغذائي بالوطن العربي، خاصة أن بعض البلدان تفرض قيوداً على تصدير الأغذية في أوقات الإمدادات الغذائية المحدودة.

وقد شهد عام 2020 تحسناً في مؤشر استقرار الأمن الغذائي في الدول العربية متمثلاً في مؤشر الموارد الطبيعية والقدرة على الصمود (وفقاً لوحدة الاستخبارات الاقتصادية، حيث ارتفعت قيمة المؤشر للوطن العربي من نحو 40.8 درجةٍ في عام 2019 إلى نحو (42.1) درجةٍ في عام 2020 مقارنة بنحو (49.1) درجةٍ على مستوى العالم، (كل (3 – 1). وعلى المستوى العربي انخفضت قيمة المؤشر في عام 2020 عن المتوسط العالمي في معظم الدول العربية، في حين ازدادت قيمة المؤشر عن المتوسط العالمي في كلٍ من مصر والمغرب والأردن.

شكل (3 -1): مؤشر الموارد الطبيعية والقدرة على الصمود **في الدول العربية والعالم عام 2020م**

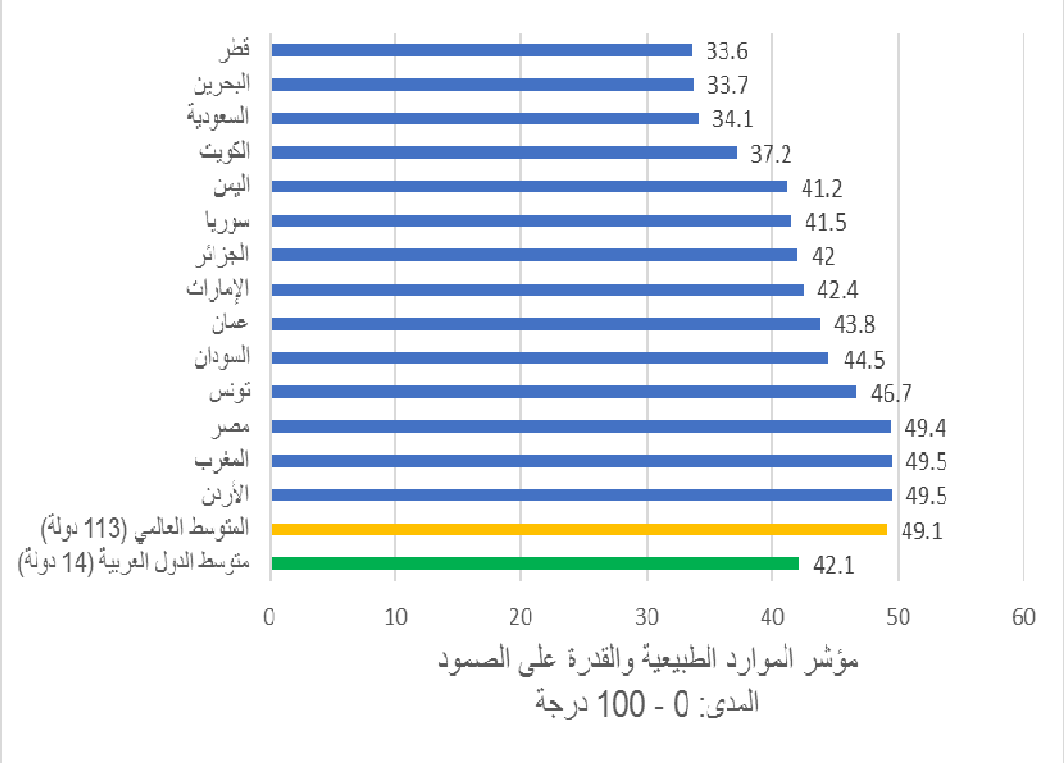

المصدر: حسبت من (Economist intelligence Unit https://foodsecurityindex.eiu.com/country)

وتشهد المنطقة العربية جهوداً مستمرة لضمان استقرار وحوكمة الأمن الغذائي العربي. فعلى المستويات القطرية اشتملت جهود الدول العربية على إعداد وتنفيذ الإستراتيجيات والبرامج والمشروعات القطرية للأمن الغذائي متضمنة تعزيز استدامة وحوكمة الأمن الغذائي. فعلى سبيل المثال تركز الإستراتيجية

الوطنية للأمن الغذائي في **الأردن** على برامج تحسين الإنتاج ودخول المزارعين والمنتجين، وتعظيم الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية المتاحة، بخاصة المياه من خلال استخدام نظم الري الحديثة والمياه منخفضة الجودة ومياه الأمطار، واتباع التوليف الزراعي الأمثل، واعتماد نظم إنتاج فعالة. وبذلك تعمل الاستراتيجية على حماية سكان الأردن من انعدام الأمن الغذائي ، وضمان الحصول على إمدادات غذائية آمنة ومستقرة ومغذية وبأسعار معقولة في جميع الأوقات، من خلال استهداف جميع جوانب الأمن الغذائي بشكل كلي ، واعتماد نظم غذائية مناسبة ومرنة. ما يستلزم بذل الجهود على مستوى الأفراد والأسر والمجتمعات مع تعزيز بيئة تمكينية مستقرة للأمن الغذائي، إضافة إلى حوكمة الأمن الغذائي بما تتضمنه من تطوير مؤسسي وأنشطة تدريبية وتشريعية، والتنسيق بين المؤسسات والمواءمة بالسياسات والإستراتيجيات والخطط القطاعية ذات الصلة، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص والمرأة في الأنشطة الاقتصادية لتحسين دخول الأسر ومستوياتها المعيشية.

وفي **الإمارات** يتم في إطار النظام الوطني للزراعة المستدامة العمل على زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي في الدولة للمحاصيل الزراعية المستهدفة بمعدل سنوي يبلغ (5%)، وتحسين المردود الاقتصادي للمزرعة بواقع (10%) سنوياً، وزيادة القوى العاملة في المجال بمعدل (5%) سنوياً، وترشيد كمية المياه المستخدمة في وحدة الإنتاج بواقع (15%) سنوياً. وقد أطلقت الإمارات الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي التي تهدف إلى تطوير منظومة وطنية شاملة تقوم على أسس تمكين إنتاج الغذاء المستدام، وتحدد عناصر سلة الغذاء الوطنية. تتضمن الإستراتيجية 38 مبادرةً رئيسةً قصيرة وطويلة المدى ضمن رؤية عام 2051، وجدول أعمال عمل لعام 2021، وتعمل من خلال خمس توجهاتٍ إستراتيجيةٍ لضمان استقرار الأمن الغذائي بالدولة؛ إذ تركز على تسهيل تجارة الغذاء العالمية، وتنويع مصادر استيراد الغذاء وتحديد خطط توريد بديلة، تشمل ثلاثة مصادر وقد تصل إلى خمسة مصادر لكل صنف غذائي رئيس. وتشمل أهداف الإستراتيجية المتعلقة بضمان استقرار وثبات وحوكمة الأمن الغذائي تطوير إنتاج محلي مستدام ممكّن بالتكنولوجيا لكامل سلسلة القيمة، وتكريس التقنيات الذكية في إنتاج الغذاء، وتفعيل المبادرات لتعزيز قدرات البحث، والتطوير في مجال الغذاء، وتسهيل إجراءات ممارسة الأعمال ضمن قطاع الإنتاج الزراعي لتسهيل إجراءات التعاقد الزراعي، ودعم نظم التمويل للنشاطات الزراعية الغذائية، والحد من فقد وهدر الغذاء.

وفي **السعودية** يتم في إطار إستراتيجية الأمن الغذائي- ومن واقع تشخيص وتحليل الوضع الراهن للأمن الغذائي في المملكة- تنفيذ برنامج الاحتياطي والخزن الإستراتيجي للأغذية، ونظام حوكمة متكامل للتنسيق بين القطاعات والجهات ذات العلاقة، ونظام للإنذار المبكر للأمن الغذائي متضمناً نظام معلومات الأسواق الزراعية، وبرنامج وطني للحد من الفاقد والهدر من الغذاء، بجانب السياسة الوطنية لتجارة الأغذية واستيرادها، واتفاقيات وأطر للشراكة مع الدول المستهدفة، والبرامج التدريبية والتوعوية حول مختلف جوانب الأمن الغذائي. وتسعى إستراتيجية الأمن الغذائي في المملكة إلى تحقيق خمسة أهدافٍ رئيسيةٍ من بينها الوصول إلى إنتاج غذائي محلي مع تحقيق تنوع واستقرار لمصادر الغذاء الخارجية، وضمان حصول الغذاء الآمن، وتطوير نموذج عمل مؤسسي على المستوى الوطني وضمان حوكمة واضحة ومسؤولة للأمن الغذائي. وقد بدأت وزارة البيئة والمياه والزراعة في تحقيق أهداف هذه الإستراتيجية المهمة، مع إقرار هيئة الخبراء الترتيبات اللازمة لحوكمة لجنة الأمن الغذائي التي تشارك في عضويتها العديد من الوزارات الحكومية بالمملكة.

وفي **الجزائر** تولي الدولة الاهتمام اللازم بالقطاع الزراعي كسبيل لتحقيق أمن غذائي مستدام من كل الجوانب لسد الفجوة الغذائية، وتعزيز التنمية الفلاحية، بالعمل على إدخال التوازن الهيكلي للصادرات، والتخلص من التبعية للخارج في مجال استيراد المنتجات الاستهلاكية، وتحقيق الأمن الغذائي المستدام. وتتضاعف الجهود لتوفير كل ما تحتاجه التنمية الفلاحية من موارد مالية ومادية وبشرية للوصول إلى الأهداف المرجوة. ولأجل تحفيز الإنتاج الزراعي وتحسين الإنتاجية عملت الدولة على وضع إستراتيجيات تنموية جديدة لفتح أبواب تنموية ناجحة. هذا إلى جانب المجهودات التي بذلتها الدولة،

والرامية إلى تفعيل دور القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، من خلال اعتماد سياسات وبرامج حكومية خاصة بالتجديد الزراعي والريفي والصحة.

وفي **سلطنة عمان** يأتي في مقدمة محاور تحقيق الأمن الغذائي وضمان استدامته، الجهود المبذولة لزيادة إنتاج الغذاء الزراعي والحيواني والسمكي المحلي، بجانب تعزيز وتأمين جهات استيراد احتياجات السلطنة من المواد الغذائية، بحيث تتنوع المصادر ولا يتم الاعتماد على مصدرٍ واحدٍ. هذا إلى جانب بناء الصوامع والمخازن للتحوط للحالات الطارئة، والاستثمار في بيئات آمنة.

وفي **قطر** تم إطلاق إستراتيجية قطر الوطنية للأمن الغذائي (2018 -2023) وتعمل الدولة من خلالها على تعزيز استدامة الأمن الغذائي وحوكمته من خلال:

- ضمان وجود الإمدادات الغذائية الضرورية لمدة 6 شهورٍ على الأقل، وبناء مخزون إستراتيجي كافٍ ومناسب.
- تطوير وتحسين الإنتاج المحلي لزيادة معدلات الاكتفاء الذاتي، وبخاصة من المنتجات سريعة التلف في سلة الغذاء القطرية مثل: الخضر، الدواجن، منتجات الألبان.
- تحقيق درجة عالية من الجاهزية للتعامل مع عدم استقرار الإمدادات، وتعزيز التعاون بين جميع الجهات المعنية، لضمان الحد من احتمال نفاذ مخزون الأغذية الضرورية على المدى القصير.
- زيادة جودة الغذاء والحد من فاقد وهدر الغذاء.
- تمكين زيادة إنتاجية المزارع المحلية.
- زيادة استدامة استخدام المياه والحد من استنزاف المياه الجوفية.
- التنويع الجغرافي للشركاء التجاريين، لضمان الحصول على السلع الأساسية في مختلف الأوقات للحد من تعرض دولة قطر لمخاطر العوامل الخارجية.
- وضع خطط طوارئ استباقية) للقطاعين العام والخاص) للحد من تأثير الصدمات التجارية أو غيرها من الاضطرابات الخارجية.
- تحقيق الشفافية والكفاءة وحوكمة سلسلة إمداد الأغذية، لضمان اتباع جميع الأطراف ممارسات تجارية عادلة، والحد من الهدر في سلسلة الإمداد، وتحسين جودة الأغذية.

وفي المغرب تعمل الدولة ضمن المخططات الفلاحية الأخيرة (مخطط المغرب الأخضر 2008 والجيل الأخضر 2020) على ضمان استقرار الأمن الغذائي واضعة بعين الاعتبار النمو السكاني المستمر والاحتياجات المستقبلية ضمن السياسات الفلاحية، بالإضافة إلى استحضار القدرة الشرائية للأسر وتفادي أخطار التوترات الاجتماعية وغلاء المعيشة. كما تعمل على تقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية لتوفير الغذاء عن طريق زيادة الإنتاج المحلي من السلع الغذائية وضمان الحصول عليها؛ إذ أن الأسواق الخارجية تعتبر مصادر غير آمنة وغير متاحة في كل الأوقات. واشتملت برامج وأنشطة ضمان استقرار الأمن الغذائي في المغرب التصدي لتحديات التغيرات المناخية، وتوالي سنوات الجفاف، وتدهور التربة، والأزمات الوبائية الدولية الحيوانية والبشرية المتكررة، وبخاصة وباء كورونا – 19 وانعكاساته على حركة التجارة العالمية وعرقلة نقل البضائع. وفي هذا الصدد عملت المملكة على تطوير وتوسيع بنيات التخزين الإستراتيجي بهدف تأمين احتياجات المواطنين المغاربة وأيضاً قطعانهم لمدد زمنية طويلة عوضاً عن القدرة الحالية التي لا تتجاوز أشهراً معدودة.

وفي **العراق** التزمت الحكومة بأهداف التنمية المستدامة المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة "القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة" وذلك لضمان استقرار أمنها الغذائي. وتقوم الدولة بإعادة تأهيل البنية التحتية للزراعة والمياه

في المناطق المحررة، وتطوير سلاسل القيمة للمحاصيل الرئيسية لتحسين الإنتاجية الزراعية، وسبل العيش الريفية ، ودعم المنتج العراقي. وتقوم الدولة أيضاً بتطوير القدرات المؤسسية لتعزيز إجراءات المحاجر البيطرية، والسيطرة على الأمراض الحيوانية المتوطنة والعابرة للحدود. كما يتم تقديم مصادر الطاقة المتجددة كوسيلة لإنتاج الغذاء المستدام، ودعم الممارسات الزراعية الجيدة المقاومة لتغير المناخ في ضوء التحديات المناخية الحالية. وقد تم إجراء مراجعة الإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذية لصياغة مجموعة من السياسات والتغيرات المؤسسية، لتحقيق أهداف ضمان استقرار وحوكمة الأمن الغذائي، وتم في ذلك إنشاء لجنة استشارية تضم المؤسسات الحكومية المعنية بهدف تنسيق عمل اللجنة الوطنية للأمن الغذائي. ولضمان استدامة الأمن الغذائي تعمل الدولة في إطار خمس ركائز هي:

- تحسين أدوات شبكات الحماية الاجتماعية.
- تعزيز الإنتاج الزراعي المستدام ويشمل ذلك تطوير الزراعة في المناطق المتأثرة بالنزاع، وتنفيذ برامج استثمارية – لمدة خمس سنواتٍ - لمعالجة مشاكل البنية التحتية الضعيفة، وإدخال تحسينات على طول سلسلة القيمة، مع تعزيز الزراعة الذكية مناخياً وحماية الموارد الطبيعية.
- التصدي لمشاكل سوء التغذية ونقص الغذاء.
- زيادة فرص التوظيف خاصة بين الشباب والنساء.
- إصحاح سياسات التسويق والتجارة والتسعير.

وفي السودان تم إنشاء الأمانة العامة للأمن الغذائي كإطار قومي لحوكمة وتعزيز أوضاع الأمن الغذائي في الدولة. وتضم الأمانة كافة الوزارات والمؤسسات ذات الصلة بالأمن الغذائي. **كما تم** إعداد إستراتيجيات للأمن الغذائي على المستويات الولائية، وتم أيضاً تنفيذ عددٍ من البرامج المشروعات والأنشطة التي تستهدف ضمان استقرار الأمن الغذائي منها:

- تطوير المخزون الإستراتيجي، وتوفير أوعية تخزينية توائم التخزين الإستراتيجي، لتفادي التخزين التقليدي المتبع حالياً لمعالجة فوائض الإنتاج، وقد بلغ إجمالي هذه السعات التخزينية في عام 2020 حوالي 1425 ألف طنٍ.
- برامج تثبيت الأسعار كداعم للمستهلك والمنتج معاً.
- التدخل المباشر بطرح كميات من الذرة بالولايات بلغت 38 ألف طنٍ، بأسعار مناسبة وفي متناول يد المستهلك.
- برامج ومشروعات الحماية الاجتماعية كالدعم النقدي المباشر.

وفي **مصر** تشمل جهود ضمان استقرار الأمن الغذائي تطوير شبكات الأمان الاجتماعي، وتقديم مواد غذائية ذات جودة معقولة إلى الأسر الفقيرة وبخاصة النساء والأطفال، لاستهلاك ما يكفي من الطعام الصحي والمغذى، وتطبيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية المتاحة، وترشيد استخدامها للمحافظة على البيئة في الإنتاج الزراعي، وتعظيم الاستفادة من وحدتي الأرض والمياه. هذا إلى جانب خفض معدلات الفاقد من الغذاء وربط المزارع بالأسواق، ودعم برامج ومشروعات زيادة إنتاج السلع الغذائية رأسياً وأفقياً عن طريق إجراء التعاقدات الاستثمارية لاستصلاح مليون فدانٍ من الأراضي واستزراعها، الأمر الذي يساعد على تحسين نسبة الاكتفاء الذاتي من سلع الغذاء الرئيسية، بالإضافة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من اللحوم والدواجن ومنتجات الألبان، من خلال إنشاء مشروعات إنتاج حيواني وإنشاء

مجتمعات صناعية زراعية في الأراضي المستصلحة، وكذلك إنشاء شركات مساهمة للشباب والفئات الاجتماعية ضمن المساحات التي سيتم تخصيصها لهم بالمشروع منعاً لتفتيت الحيازات الزراعية.

وعلى المستوى القومي أطلقت **المنظمة العربية للتنمية الزراعية** البرنامج المستدام للأمن الغذائي العربي الذي تتمثل مكوناته في ثمانية محاور هي:

- مكون التوسع في استغلال الموارد الأرضية الصالحة للزراعة في المناطق المطرية.
- مكون الارتقاء بمعدلات نمو الإنتاجية في الزراعات القائمة.
- مكون التوسع في الزراعات المروية من خلال تطوير نظم الري الحقلي.
- مكون المشروعات الاستثمارية الزراعية الغذائية والتصنيعية.
- مكون تقليل الفاقد والهدر من الغذاء.
- مكون التوجه نحو أنماط الاستهلاك الغذائي المستدام.
- مكون الحد من مخاطر جائحة كوفيد-19 على الزراعة والغذاء.
- مكون تخفيف مخاطر التغيرات المناخية على الزراعة والأمن الغذائي.

وتشمل أهداف البرنامج في إطار تلك المكونات تحقيق استدامة الأمن الغذائي من خلال:

- التوسع في القطاع المطري في الأراضي الصالحة للزراعة غير المستغلة في الدول العربية.
- تعظيم العائد من وحدتي الأرض والمياه في كلٍ من القطاع المروي والمطري القائمين، وأيضاً تعظيم العائد من الوحدة الحيوانية.
- زيادة الرقعة الزراعية المروية من خلال تعظيم ترشيد استخدامات المياه في الزراعات المروية القائمة.
- خفض العجز في المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية، سواء كلياً أو جزئياً، وبصفة مبرمجة مرحلياً، ووفق نسبة كمية مستهدفة.
- ضخ المزيد من الاستثمارات للقطاع الزراعي، وبخاصة القطاع المطري في مجالات البنية التحتية والزراعية.
- التوطين الزراعي والحد من الهجرة الداخلية إلى الحضر.
- توفير فرص عمل زراعية ولا زراعية في الريف، وبخاصة للشباب من الجنسين.
- تحسين ظروف المعيشة ومستويات الرفاهية العامة، وبخاصة في المجتمعات الريفية وللعاملين في القطاع الزراعي.
- تطوير وتحسين سلاسل الإمداد الغذائي، وتعزيز التكامل والترابط بين حلقاتها في الدول العربية وخارجها، سواء داخل الأقطار أو فيما بينها.

وتقوم المنظمة بإعداد وتنفيذ مشروعات تعزيز سبل كسب العيش في إطار جهودها المبذولة، لتحسين النظم المزرعية ومستويات معيشة صغار المزارعين، لضمان استقرار إمدادات الغذاء. وقد غطت تلك المشروعات خلال عامي 2019 و 2020 مجموعات من صغار المنتجين في الأردن وفلسطين، ومصر والسودان للمساعدة في تحسين نظم الإنتاج النباتي والحيواني، وتحسين إدارة الموارد الزراعية الطبيعية بما يضمن استقرار الأمن الغذائي عن طريق تحسين وزيادة معدلات الإنتاج والإنتاجية. هذا إلى جانب العمل على تقليل تأثيرات التغيرات المناخية، وتطوير تنظيمات المنتجين، والتدريب الحقلي لتحسين إنتاج وإنتاجية المحاصيل الحقلية والمنتجات الحيوانية.

ومن أهم مؤشرات ضمان استقرار إمدادات الغذاء على مستوى الوطن العربي التطورات في إنتاج السلع الغذائية الرئيسية، سواء عن طريق تحسين الإنتاجية أو التوسع الأفقي عن طريق الاستثمار الزراعي. وكما تمت الإشارة إليه سابقاً أن إنتاج معظم السلع الغذائية في الوطن العربي شهد معدلات نمو سنوي موجبة خلال الفترة (2010 – 2020). وقد تراوحت تلك المعدلات بين (5%) و (2.7%) لبيض المائدة والفاكهة ولحوم الدواجن، والأسماك، والدرنات، والبقوليات. وتراوحت بين (2.3%) و(1%) للزيوت النباتية، والحبوب، والسكر الخام. ويبلغ المعدل أقل من واحد للحبوب والخضر والألبان، و (- 1.6) للحوم الحمراء.

كما أعدت المنظمة العديد من الدراسات والمشروعات في مجال تنمية الموارد الطبيعية، إلى جانب مشروعات حصاد المياه وتطوير الري الحقلي. هذا إلى جانب إعدادها خطة لدعم الدول العربية في تنفيذ الإطار العالمي الجديد لتحييد تدهور الأراضي (اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر)، وتتلخص الرؤية التي اعتمدتها هذه الخطة في الإسهام في دعم جهود الدول العربية في تنفيذ التزاماتها الناتجة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والتخفيف من آثار الجفاف. وقد حددت الخطة العربية ستة أهدافٍ هي:

- تحديث الخطط الإستراتيجية لمكافحة التصحر بالدول العربية، لتتوافق مع الرؤى والأهداف الجديدة لتحييد تدهور الأراضي، والخطة الاستراتيجية الجديدة للاتفاقية.
- مساعدة الدول العربية على بناء قدرات المفاوضين العرب، وإعداد تقاريرها الوطنية.
- توفير موارد مالية جديدة وإضافية لتمويل أنشطة مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف، ونقل التكنولوجيا الجديدة والمناسبة.
- تطوير وتوثيق المعارف التقليدية، ونقل وتوطين التقنيات الحديثة المتعلقة بمكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف.
- تعزيز وتحفيز منظمات المجتمع المدني، والجهات البحثية والعلمية، والقطاع الخاص في تنفيذ الاتفاقية.
- الانفتاح على أمانة الاتفاقية، والمؤسسات التمويلية، والمنظمات الدولية والإقليمية لا سيما في إفريقيا وآسيا.

3-1-1-2 مشاهد وبدائل إستراتيجية لسد الفجوة الكمية من السلع الغذائية الرئيسية:

تمتلك الدول العربية إمكانات هائلة للتوسع الرأسي والأفقي في إنتاج السلع الغذائية، وبخاصة السلع التي تتدنى معدلات الاكتفاء الذاتي منها في الوطن العربي، وتساهم بالنصيب الأكبر في قيمة الفجوة الغذائية. وتتمثل هذه السلع في مجموعة محاصيل الحبوب والبذور الزيتية والمحاصيل السكرية. وفيما عدا المحاصيل السكرية فإن الإنتاجية الهكتارية لمحاصيل الحبوب والبذور الزيتية تعتبر متدنية مقارنة بمعدلات إنتاجيتها، سواء على المستوى العالمي أو مستوى نتائج البحوث والمشاريع الرائدة في العديد من الدول العربية. وبذلك تتيح إمكانات كبيرة للتوسع الرأسي عن طريق تحسين معدلات إنتاجية تلك المحاصيل، والتوسع الأفقي عن طريق الاستثمار في زيادة مساحاتها المزروعة لزيادة حجم إنتاجها ومن ثم المساهمة في سدة فجواتها الكمية. وتوضح بيانات جدول (3 – 1) مساحات وإنتاجية وإنتاج ومعدل الاكتفاء الذاتي من تلك المحاصيل في عام 2020، ومشاهد كمية الفجوة منها عند تحسين إنتاجيتها بمعدلات 5% و 10%.

جدول (3- 1): مشاهد كمية الفجوة من محاصيل الحبوب عند تحسين إنتاجيتها بمعدلات 5% و 10%.

السلعة	المساحة (مليون هكتار)	الإنتاج (مليون طن)	الإنتاجية (طن/هكتار)	الصادرات (مليون طن)	الواردات (مليون طن)	المتاح للاستهلاك (مليون طن)	كمية الفجوة عام 2020، وعند زيادة الإنتاجية بنسبة (5 %) و (10 %):		
							الفجوة عام 2020	(5%)	(10%)
القمح	9.3	26.0	2.8	0.04	36.5	62.4	36.5	35.2	**33.9**
الأرز	0.7	6.6	9.8	0.12	6.7	13.1	6.5	6.2	**5.9**
الشعير	4.5	6.8	1.5	0.44	8.2	14.6	7.8	7.5	**7.1**
الذرة الرفيعة	14.3	8.3	0.6	0.02	0.3	8.5	0.3	-0.1	**-0.5**

وقد قامت الدول العربية بتجارب ناجحة ونماذج رائدة في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، مكّن **مخطط المغرب الأخضر** من تعبئة استثمارات بقيمة 104 مليار درهمٍ في الفترة الممتدة ما بين 2008 و2018، منها 40٪ من استثمارات الدولة و 60٪ من الاستثمارات الخاصة. وارتفعت المساعدات المالية الممنوحة لتشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي عبر صندوق التنمية الفلاحية بنحو 112%. هذه الاستثمارات حسنت بشكلٍ كبيرٍ من أداء القطاع الفلاحي، حيث ارتفع إجمالي الناتج المحلي الفلاحي بنسبة 5.25٪ مقابل 3.8٪ بالنسبة للقطاعات الأخرى، مما مكّن من تحقيق قيمة مضافة قدرها 47 مليار درهمٍ. كما ارتفعت صادرات المنتجات الفلاحية بنسبة 117 ٪، حيث انتقلت من 15 مليار درهمٍ إلى 33 مليار درهمٍ. وأتاح مخطط المغرب الأخضر (342) ألف فرصة توظيفٍ إضافيةٍ زادت أيام العمل من 110 يومٍ/سنة إلى 140 يوماً/سنة، وذلك بفضل توسع المساحات المزروعة، وتنويع المحاصيل، وتحسين الإنتاج.

وحقق العراق الاكتفاء الذاتي في بعض المحاصيل، وقام بتصدير الفائض من العديد من المحاصيل الغذائية. وقد تحقق ذلك من خلال تنفيذ عدة برامج ومشروعات تنموية اشتملت على برامج دعم المزارعين، وتوفير القروض والمساعدات لتطوير النظم المزرعية وزيادة الإنتاج الزراعي. وبذلت جهود حثيثة بغية إعادة تأهيل القطاع الزراعي، وتنمية وتطوير المحاصيل الإستراتيجية، وفي مقدمتها القمح، حيث بلغ إنتاج القمح في العراق للعام الحالي 2020م 6238 ألف طنٍ بارتفاع بلغت نسبته 43.6% مقارنة بالعام الماضي. كما تم تصدير 700 ألف طنٍ من الشعير، وذلك للمرة الأولى في تاريخ العراق.

وحققت دول الخليج نجاحات متعددة في الزراعة، وتحقيق بعض الاكتفاء الذاتي لأنواع من المنتجات كالطماطم، والخيار، والبطاطا، في حين تتواصل الخطط لتحقيق تنمية زراعية مستدامة خلال السنوات القادمة. وتعمل دول الخليج على التغلب على مشكلة المناخ والارتفاع الكبير في درجات الحرارة، من خلال اعتماد طرق مختلفة وحديثة للزراعة تتناسب مع أجوائها.

تدعم المملكة العربية السعودية التنمية الريفية الزراعية المستدامة والتركيبة المحصولية حسب الميزة النسبية للمناطق، وتشجع استخدام التقنيات والممارسات الحديثة، للحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين الإنتاجية الزراعية. وشهدت المملكة تطويراً إيجابياً في الزراعة خلال السنوات الماضية، حيث أصبحت هناك طفرة كبيرة في المنتجات الزراعية النباتية والحيوانية والسمكية.

ويحقق القطاع الزراعي في دولة قطر بشقَّيه النباتي والحيواني، قفزات كبيرة على طريق التنمية المستدامة وتحقيق الاكتفاء الذاتي، خاصة بعد أن تم تخصيص دعم سنوي مقدر لهذا القطاع من خلال خطة خمسية؛ تهدف إلى تحفيز الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي وتسويق المنتجات الزراعية. وترتكز الإستراتيجية الزراعية بدولة قطر على التوسع في المنتجات الزراعية مثل الخضراوات والتمور واللحوم الحمراء والدواجن والبيض، والأسماك والألبان والأعلاف الخضراء، مع مراعاة المحافظة على الموارد الطبيعية في البلاد والعمل على حسن استغلالها، الأمر الذي أدى إلى تضاعف الإنتاج المحلي فيها من الخضراوات واللحوم والأسماك والدواجن وبيض المائدة وأعلاف الحيوانات بنسب عالية.

3-2: جهود المنظمة العربية للتنمية الزراعية لتعزيز الأمن الغذائي العربي:

تقوم المنظمة بإعداد وتنفيذ أنشطتها السنوية في إطار إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة (2020 – 2030) بالتنسيق مع الدول العربية، وتتعاون في تنفيذ أنشطتها مع الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية الإنمائية والتمويلية العاملة في مجالات التنمية الزراعية والأمن الغذائي. وتغطي أنشطة المنظمة مجالات المشروعات والتدريب، والمساعدات الفنية، والدراسات. ومواصلة لجهودها واهتمامها بقضايا التنمية الزراعية العربية والأمن الغذائي العربي، قامت المنظمة بإطلاق مبادرة تستهدف تسريع تحقيق الأمن الغذائي العربي. وقد انبثقت المبادرة من البرنامج الطارئ للأمن الغذائي العربي بتعديله ليواكب المتغيرات المعاصرة ويتعامل مع المهددات والمخاطر التي تفرضها كافة الأحداث التي طرأت خلال العقد الأخير، تحت مسمى **"برنامج الأمن الغذائي المستدام"**، وفيما يلي استعراض موجز للبرنامج، ونماذج من أنشطة المنظمة في مجال المشروعات خلال عام 2020م .

3- 2-1 برنامج الأمن الغذائي المستدام:

الأهداف:

أولاً- الأهداف المباشرة:

1- التوسع في القطاع المطري في الأراضي الصالحة للزراعة غير المستغلة في الدول العربية، وتطوير هذا القطاع من خلال التوسع في تطبيق أساليب الزراعة المطرية الحديثة، ليصبح قطاعاً اقتصادياً إنتاجياً أكثر استقراراً وأعلى ربحية وجذباً للاستثمار.

2- تعظيم العائد من وحدتي الأرض والمياه في كلٍ من القطاع المروي والمطري القائمين، ومن الوحدة الحيوانية.

3- زيادة الرقعة الزراعية المروية من خلال تعظيم ترشيد استخدامات المياه في الزراعات المروية القائمة، وفق مساحات محددة من الموارد الأرضية الصالحة للزراعة غير المستغلة في الدول المعنية.

4- خفض العجز في المجموعات السلعية الغذائية الرئيسية، سواء كلياً أو جزئياً، وبصفة مبرمجة مرحلياً.

ثانياً- الأهداف غير المباشرة: تتمثل في الغايات التنموية الكلية على مستوى القطاع والمقتصدات العربية، وعلى النحو التالي:

1- ضخ المزيد من الاستثمارات للقطاع الزراعي، وبخاصة القطاع المطري في مجالات البنية التحتية والزراعية.
2- التوطين الزراعي، والحد من الهجرة الداخلية إلى القطاعات غير الزراعية في الحضر.
3- توفير فرص عمل زراعية ولا زراعية في الريف، وبخاصة للشباب من الجنسين.
4- تحسين ظروف المعيشة ومستويات الرفاهية العامة، وبخاصة في المجتمعات الريفية وللعاملين في القطاع الزراعي.
5- تطوير وتحسين سلاسل الإمداد الغذائي. وتعزيز التكامل والترابط بين حلقاتها في الدول العربية وخارجها، سواء داخل الأقطار أو فيما بينها.
6- دعم جهود الدول العربية للوفاء بالتزاماتها تجاه أهداف التنمية المستدامة العالمية SDGs، وبما يعزز تحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي.

مكونات البرنامج:

يضم البرنامج ثمانية مكوناتٍ تتضافر معاً من منظور شمولي تكاملي، لتحقيق الأهداف والغايات الكمية والنوعية المحددة. وتقسم المكونات ضمن ثلاث فئاتٍ على النحو التالي:

أ- مكونات أساسية لتحقيق الأهداف المباشرة للبرنامج، وهي ذات طابع تنموي زراعي/ اقتصادي/ اجتماعي، تصب مباشرة في زيادة الطاقات الإنتاجية الزراعية العربية، سواء القطرية أو المشتركة أو القومية، وبخاصة لسلع العجز الغذائي. وتضم هذه الفئة ثلاثة مكوناتٍ أساسيةٍ كما يلي:

مكون التوسع في استغلال الموارد الأرضية الصالحة للزراعة في المناطق المطرية.
مكون الارتقاء بمعدلات نمو الإنتاجية في الزراعات القائمة.
مكون التوسع في الزراعات المروية من خلال تطوير نظم الري الحقلي.

ب- مكونات ذات طبيعة استثمارية تختص بالمشروعات ذات السعات الكبيرة التي يضطلع بها بصفة أساسية القطاع الخاص، سواء قطرياً أو في إطار الشراكة العربية. وتضم هذه الفئة مكوناً واحداً هو:

مكون المشروعات الاستثمارية الزراعية الغذائية والتصنيعية والخدمية.

ج - مكونات ذات صبغة داعمة ومعززة لتحسين أوضاع الأمن الغذائي العربي المستدام، وصبغة شمولية تزداد فعاليتها بالمساهمة المشتركة أو الجماعية لكل الدول العربية، إضافة إلى أنها تدعم الوفاء بالتزامات هذه الدول تجاه الأجندة العالمية لأهداف التنمية المستدامة حتى 2030. ويندرج ضمن هذه الفئة المكونات التالية:

مكون تقليل الفاقد والهدر من الغذاء.
مكون التوجه نحو أنماط الاستهلاك الغذائي المستدام.
مكون الحد من مخاطر جائحة كوفيد-19 على الزراعة والغذاء.

مكون تخفيف مخاطر التغيرات المناخية على الزراعة والأمن الغذائي.

3-2-2: نماذج لإنجازات المنظمة في مجال المشروعات خلال العام 2020:

3-2-2-1 مشروع نشر تقانات حصاد المياه:

تم تنفيذ هذا المشروع في ولاية جنوب دارفور بجمهورية السودان، وقد قامت المنظمة بتنفيذ تنفيذ الأنشطة التالية في إطار هذا المشروع:

- ❖ توفير عدد (5) مضخات مياهٍ متحركةٍ بسعة (3) بوصاتٍ لعمليات الري التكميلي للمحاصيل الزراعية- في أوقات الجفاف- من الحفائر بولاية جنوب دارفور.
- ❖ إعداد دراسة ومسح لتشييد عدد (21) منشأة حصاد مياه، بالتعاون والشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وبرنامج الغذاء العالمي.
- ❖ تقديم الدعم الفني للمرشدين والمجموعات النسائية لإعداد الأرض، والتجهيزات لتطبيق الري التكميلي من برك تجميع حصاد المياه لري المحاصيل المتأخرة في المناطق التي تأثرت بالجفاف، وفق برنامج زمني متفق عليه.

3-2-2-2 مشروع تطوير التقانات الزراعية الملائمة للتغيرات المناخية:

في إطار هذا المشروع قامت المنظمة بتحليل صور فضائية لحساب تطور مؤشر الاخضرار النباتي على الصعيد العربي، والذي تحدد من خلاله المناطق الزراعية ذات الإنتاجية المستقرة والمتدهورة. تم استخدام مؤشر الاخضرار النباتي "NDVI" المستمد من الصور الفضائية من القمر "MODIS" خلال الفترة 2001-2018، حيث تم تحليل اتجاه المنحدر لهذا المؤشر حسب الدقة المكانية للقمر، وذلك في الأراضي الزراعية فقط حسب خريطة الغطاء النباتي المعتمدة من وكالة الفضاء الأوروبية. وقد أظهرت النتائج أن (28.80%) من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية في المنطقة العربية قد تحسنت إنتاجيتها، بينما بلغت نسبة المساحة التي تدهورت إنتاجيتها نحو (23.12%) من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية في المنطقة العربية ، أما النسبة المتبقية من مساحة الأراضي الزراعية (48.08%) فتعتبر في حالة استقرار مع وجود تباين مهم بين مختلف الأقطار العربية.

كما نفذت المنظمة –أيضاً- ورشة العمل التدريبية القومية بواسطة الـ Video Conference حول نظم المعلومات الجغرافية والصور الفضائية وأهميتها في متابعة الإنتاج الزراعي، وذلك خلال الفترة من 9-11 يونيو 2020م، وشارك في الورشة عدد (70) من الكوادر العربية.

3-2-2-3 مشروع تطوير الممارسات الزراعية الجيدة GAP:

في إطار هذا المشروع تم تنفيذ الأنشطة التالية:

- ❖ إعداد الكتيب التدريبي "دليل الممارسات الزراعية الجيدة في الزراعة ومعاملات ما بعد الحصاد والتصنيع والتعبئة والتغليف" في إطار التدريب على استدامة استخدام الطاقة.
- ❖ ورش عمل حول ممارسات التصنيع والممارسات الصحية الجيدة والاشتراطات المرتبطة بعمليات التخزين، لصالح (30) مشاركاً من الجمعيات الزراعية والخيرية في المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك خلال شهر يوليو 2020م.
- ❖ ورشة عمل تدريبية حول ممارسات التصنيع والممارسات الصحية الجيدة والاشتراطات الصحية الخاصة بمستودعات تخزين المواد الغذائية، في منطقة الأشعري (جمعية الجوهرة الخيرية)، محافظة **معان** بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة من 12 -2020/7/14، لصالح 15 مشاركاً.
- ❖ ورشة عمل تدريبية حول ممارسات التصنيع والممارسات الصحية الجيدة والاشتراطات الصحية الخاصة بمستودعات تخزين المواد الغذائية، في منطقة بتير (جمعية شابات بتير الخيرية)، محافظة **الكرك** بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة من 12 -2020/7/14، بحضور 15 مشاركاً.
- ❖ الدورة التدريبية القطرية في مجال الممارسات الزراعية الجيدة للمرشدين في القطاع الزراعي، **بالخرطوم** / جمهورية السودان، خلال الفترة من 12-2020/1/16م، لصالح (41) كادراً من منتسبي وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والمجلس الزراعي والشركات الزراعية.

4-2-2-3 مشروع استقرار وتطوير الإنتاجية وتحسين سبل كسب العيش:

تم تنفيذ هذا المشروع في جمهورية السودان، وفي إطاره تم تنفيذ الأنشطة التالية:

- ❖ توفير مدخلات الإنتاج.
- ❖ توزيع عدد (580) رأساً من الماعز لعدد (192) أسرةً في ولايات شمال وجنوب وغرب دارفور ضمن مكون تحسين إنتاج الثروة الحيوانية.
- ❖ إقامة منشآت للخدمات البيطرية الصحية، ومخازن مبردة لتسويق منتجات الخضر والمحاصيل الزراعية المختلفة للمجموعات النسوية بالطاقة الشمسية، بدعم من برنامج الغذاء العالمي.

- ❖ صيانة عدد (2) حفار (Backhoe loader)، للمساعدة في عمليات وأشغال حصاد المياه بتكلفة (2) مليون جنيهٍ سوداني.
- ❖ تصميم حفير مياه.
- ❖ تقديم الدعم الفني للمرشدين والمجموعات النسائية، لإعداد الأرض والتجهيزات لتطبيق الري التكميلي.

3-2-2-5 مشروع تطوير تقانات الإنتاج الزراعي العضوي:

في إطار هذا المشروع أنجزت المنظمة الدليل الاسترشادي للزراعة العضوية في الوطن العربي، من خلال تشكيل خبراء من الدول الأعضاء يمثلون الأقاليم العربية الأربعة، والذين عقدوا عدداً من الاجتماعات وتبادلوا الآراء والأفكار، ونتج عن ذلك إعداد الدليل أعلاه في الوطن العربي، والذي يتكون من أحد عشر فصلاً، تناول الفصل الأول منها التعريف بالزراعة العضوية، واستعرض الفصل الثاني واقع الزراعة العضوية في العالم والوطن العربي، بينما كان موضوع الفصل الثالث معايير وقوانين الزراعة العضوية، واشتمل الفصل الرابع على التحول للزراعة العضوية ، و تحدث الفصل الخامس عن خصوبة التربة في الزراعة العضوية، وتناول الفصل السادس مكافحة الآفات في الزراعة العضوية ، والفصل السابع خصص لعمليات الإنتاج الحيواني في الزراعة العضوية، والفصل الثامن اهتم بعمليات الإكثار والمشاتل في الزراعة العضوية، وكان الفصل التاسع مخصصاً لمعايير الجودة ومعاملات ما بعد الحصاد والتسويق في الزراعة العضوية، واقتصر الفصل العاشر على قصص نجاح للزراعة العضوية، بينما أشار الفصل الحادي عشر إلى التحديات والتوصيات الخاصة بالزراعة العضوية في الوطن العربي.

3-2-2-6 مشروع الدعم الفني والمعونات الطارئة والاستشارات العلمية للدول الأعضاء:

وفي إطار هذا المشروع تم ما يلي:

- ✓ **تقديم الدعم الفني والمالي لمواجهة آثار انفجار مرفأ بيروت في الجمهورية اللبنانية، والمتمثل في:**

شراء عدد (4) بيوتٍ جاهزةٍ، ومولد كهرباء، ومكاتب، وأجهزة حاسوب، وأجهزة ومعدات كشف، لصالح وزارة الزراعة اللبنانية لاستخدامها كمراكز مؤقتة للحجر الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

(2) سيارة مبردة لصالح وزارة الزراعة اللبنانية لاستخدامهما في نقل العينات من مراكز الحجر إلى المختبرات وبالعكس.

- ✓ **تقديم الدعم الفني لجمهورية السودان لمواجهة الفيضانات، والمتمثل في:**

حشد موارد مالية من المنظمات والاتحادات العربية والمؤسسة العالمية الإسلامية لتمويل التجارة لصالح جمهورية السودان لمواجهة الفيضانات، إضافة إلى مساهمة المنظمة البالغة (100000) دولارٍ أمريكي لصالح المزارعين المتضررين

توزيع (25) ألف فسيلة موز محسنة بالتعاون مع وزارة الزراعة السودانية تم تغطية تكاليفها من جزئيا من مساهمة المؤسسة العالمية الإسلامية لتمويل التجارة والبالغة (30000) دولارٍ أمريكي، ومن مساهمة المنظمة.

3-2-2-7 مشروع التنمية الريفية في مجال تربية وتحسين المجترات الصغيرة في محطة المنظمة في دير علا بالأردن:

تقوم المنظمة بتنفيذ هذا المشروع منذ عام 2016 بأرضيها في منطقة دير علاء بالمملكة الأردنية الهاشمية، وتواصل المنظمة العمل في المشروع، من خلال تنفيذ الأنشطة التالية:

- ❖ تربية الأغنام (العواسي).
- ❖ تربية الماعز.
- ❖ إنتاج المحاصيل العلفية.
- ❖ حفر وتجهيز بئر ارتوازي يعمل بالطاقة الشمسية.

3-2-2-8 مشروع تطوير المجتمعات الريفية وتنمية الموارد البيئية في المملكة العربية السعودية:

اشتملت الأنشطة المنفذة في إطار هذا المشروع:

- ❖ مراجعة وتقييم التقارير والدراسات، حيث قام الخبراء بمراجعة وتقييم عدد (56) وثيقةً متنوعةً (دراسات وأدلة وتقارير وتصاميم ونشرات إحصائية وإرشادية).
- ❖ تقديم عدد (60) استشارةً فنيةً في المجالات المختلفة المرتبطة بعمل الوزارة.
- ❖ تنفيذ أنشطة التدريب وبناء القدرات وورش العمل والندوات واللقاءات.

3-2-2-9: مشروع الأنظمة البيئية السليمة لتنمية المراعي في المملكة الأردنية الهاشمية:

ينفذ هذا المشروع بالتعاون مع الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة / مكتب غرب آســيا (IUCN–REWA) وفي إطار هذا المشروع تم تنفيذ الأنشطة التالية:

- ✓ العمل على تأسيس الربط بين الشبكة العربية للمجتمعات الرعوية مع الشبكة العربية للموارد الرعوية بالمنظمة.

- ✓ إعداد التقرير الثالث والنهائي من دراسة "مراجعة السياسات الإقليمية والعالمية لدعم الإدارة المستدامة للمراعي SRM، وتحييد تدهور الأراضي LDNوالقيمة المضافة لسياساتها الوطنية".

3-2- 2- 10 مشروع المبادرة الإقليمية لنشر تطبيقات الطاقة المتجددة صغيرة السعة في المناطق الريفية في المنطقة العربية (REGEND):

تم تنفيذ المشروع في منطقة الأشعري في معان ومنطقة بتير في الكرك بالمملكة الأردنية الهاشمية، وتم تنفيذ الأنشطة التالية في إطار هذا المشروع:

إجراء تقييم واختيار للمناطق الريفية التي سينفذ فيها المشروع برامجه التجريبية وأنشطة بناء القدرات.

تحديد احتياجات بناء القدرات لسكان الريف في المناطق المتعلقة بأنشطتهم المعيشية الريفية، بما في ذلك سلامة الغذاء والجودة، ممارسات التصنيع الجيدة، التبريد/التخزين، التوسيم، التعبئة، التسويق والممارسات الزراعية الجيدة.

تنفيذ ورشتي عمل تدريبيتين لبناء القدرات حول" الممارسات الزراعية الجيدة لتعزيز استدامة الطاقة" في الأشعري و معان، خلال الفترة 23-2020/6/25، وأخرى في منطقة بتير، محافظة الكرك خلال الفترة 28-2020/6/30 ، حيث تضمنت مشاركة المستفيدين المحليين الذين تمكنوا من بناء قدراتهم العلمية والتقنية على الممارسات الزراعية الجيدة باستخدام الطاقة المستدامة، من خلال نهج علمي مبسط يجمع بين المحاضرات والتمارين والتدريب العملي في المجال.

تنفيذ ورشتي عمل تدريبيتين لبناء القدرات حول "التصنيع الجيد للأغذية والممارسات الصحية ومتطلبات النظافة لتخزين المواد الغذائية" في الأشعري و معان، خلال الفترة 14-2020/7/16، وأخرى في منطقة بتير بمحافظة الكرك خلال الفترة 21-202/7/23،حيث تضمنت مشاركة المستفيدين المحليين وخاصة النساء الريفيات، اللائي استطعن بناء قدراتهن العلمية والتقنية على ممارسات التصنيع الغذائي والنظافة الجيدة، و استخدام معدات موفرة للطاقة ، من خلال نهج علمي مبسط يجمع بين المحاضرات والتمارين والتدريب العملي .

تنظيم وتنفيذ ورشتي عمل لبناء القدرات حول "تغليف المواد الغذائية الجيدة، ووضع الملصقات والممارسات التسويقية" في الأشعري ومعان، خلال الفترة 6-2020/10/8، وأخرى في منطقة بتير بمحافظة الكرك، خلال الفترة 13-2020/10/15.

3-2-2-11: مشروع الأنظمة البيئية السليمة لتنمية المراعي في جمهورية مصر العربية:

تم تنفيذ المشروع في جمهورية مصر العربية بالشراكة مع مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا (سيداري)، واشتمل المشروع على تنفيذ دراستين حول الأنظمة البيئية السليمة لتنمية المراعي:

الأولى بعنوان " دراسة أساسية عن المراعي في مصر بالساحل الشمالي الغربي – مصر " لصالح مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا – سيداري" حيث اشتملت الدراسة على دراسات مفصلة للموارد الطبيعية المستهدفة ، وتوثيق ممارسات المجتمع الحالية لاستخدام الأراضي.

الثانية بعنوان " سياسات المراعي الخاصة بمشروع " الأنظمة البيئية السليمة لتنمية المراعي" بالساحل الشمالي الغربي – مصر"، والتي أعدتها المنظمة لصالح مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا - سيداري.

3-2-2- 12: مشروع دعم المجتمعات البدوية المتكامل بمدينة سانت كاترين - محافظة جنوب سيناء:

ينفذ المشروع بالتعاون بين المنظمة وبرنامج الأغذية العالمي في محافظة جنوب سيناء ممثلة في جهاز مدينة سانت كاترين، وبدعم من كلٍ من وزارة الموارد المائية والري ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.

وفي إطار هذا المشروع تم تنفيذ الأنشطة التالية:

- إنشاء عدد (24) بحيرةً جبليةً لحصاد مياه الأمطار والسيول، والثلوج الذائبة لفائدة نحو (240) فرداً.
- إعادة تأهيل عدد (10) آبارٍ سطحيةٍ لفائدة نحو (200) فردٍ في إطار مشروع تقانات حصاد المياه.
- توريد وتركيب عدد (2) نظام إنارة لموقع المكون التنموي المتكامل، و (6) من أنظمة ضخ مياه الآبار بالطاقة الشمسية.
- توريد وتركيب (8) صوبٍ زراعيةٍ مقاس (40x9) متر، وتوريد وتركيب نظام للري.
- توريد عدد (2000) شتلة زيتونٍ بطول متر ونصف للشتلة الواحدة لتوزيعها على 50 أسرةً.
- توريد وتوزيع (50) رأساً من الماعز العشار من السلالات النقية المتأقلمة مع البيئة الجبلية لمنطقة سانت كاترين، بالإضافة إلى توزيع (12.5) طنٍ من الأعلاف الحيوانية، لصالح (25) أسرةً من بدو سانت كاترين.
- توريد وتركيب عدد (60) خلية نحل عسل ومكوناتها، وتوزيعها على (10) أسرٍ من بدو سانت كاترين.

- توزيع (350) شتلةً من أشجار المحاصيل البستانية ، اشتملت على الخوخ والمشمش والتفاح والرومان واللوز والتين البرشومي وأشجار التوت، لزراعتها في منطقة المكون الزراعي المائي المتكامل بمدينة سانت كاترين.